التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2024 - 2025

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2025–2024

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

The Palestine Strategic Report 2024–2025

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2026م – 1447هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-069-3

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 21 80 36 44

تلفاكس: + 961 21 80 36 43

ص.ب.: 14–5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

إخراج

ربيع معروف مراد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

د. أديب زيادة

أ. د. سامي العريان

أ. معين الطاهر

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

المشاركون

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

د. رائد محمد حلّس

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. زياد محمد ابحيص

أ. سامح محمد سنجر

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. عاطف إسحق الجولاني

أ. د. محسن محمد صالح

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

الفصل الخامس

المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي

مقدمة

عبَّرت سنتا 2024 و2025 عن أزمة داخلية عميقة في "إسرائيل"، تمثّلت في حالة من فقدان الاتزان الاستراتيجي، كانت لها ارتدادات خارجية واسعة. وقد سعت "إسرائيل" إلى تجاوز هذه الأزمة من خلال الاتجاه نحو فرض نظام سياسي أكثر سلطوية، وباللجوء إلى مزيد من التطرّف وعجرفة القوة تجاه قضية فلسطين وتجاه البيئة الإقليمية؛ وهو ما يتسبَّب في إدخالها في مزيد من الأزمات، وفي حالة من انعدام الاستقرار على المدى الطويل.

يناقش هذا الفصل المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي، والأوضاع السكانية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى الموقف الإسرائيلي من الوضع الداخلي الفلسطيني.

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

يمكن اعتبار الأحداث السياسية الداخلية في سنة 2025 جزءاً من التحضيرات لانتخابات سنة 2026، التي تُعدّ مصيرية لمستقبل "إسرائيل" على المستويات السياسية والاجتماعية والاستراتيجية، كما أنّها امتداد للصراع الداخلي حول هوية الدولة وجوهر النظام السياسي. وقد صبّت الصراعات الداخلية في مسعى اليمين الحاكم إلى الحفاظ على الحكومة الإسرائيلية من جهة، وتحقيق العديد من مُركّبات المشروع اليميني من جهة ثانية، والتي تُعدّ التغييرات الدستورية محوره المركزي في هذه المرحلة.

بناءً على ذلك، سيتمحور الحديث حول القضايا التي أسهمت في تفاقم الصراع السياسي الداخلي، وتعميق الانقسام الاجتماعي، مثل جوهر النظام السياسي، ومحاكمة بنيامين نتنياهو، وتجنيد اليهود المتزمتين (الحريديم Haredim)، واستمرار الحكومة الإسرائيلية. وقد كان لهذه القضايا تداعيات متعددة، وهي القضايا التي ستكون في صلب الانتخابات القادمة.

عامان من الحرب وتداعيات داخلية:

تُعدّ حرب الإبادة في غزة الأطول في تاريخ "إسرائيل"، ووصلت تكاليفها إلى أكثر من 300 مليار شيكل (نحو 87 مليار دولار)،[1] وكان يُمكن أن تطول لأكثر من ذلك لولا ضغط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للموافقة على خطته لوقف الحرب.[2]

على مستوى التأييد الداخلي للحرب، مرّت الحرب بمرحلتين: المرحلة الأولى حظيت بإجماع اجتماعي وسياسي واسع، ومنحت حكومة بنيامين نتنياهو الشرعية للبقاء لإدارة الحرب حتى

تحقيق أهدافها، واستمر هذا الإجماع إلى حدٍّ ما حتى نهاية سنة 2024. أمّا في المرحلة الثانية، فقدت الحرب الإجماع الداخلي حولها، وبات يُنظر إليها على أنّها حرب شخصية وأيديولوجية؛ فهي حرب شخصية لنتنياهو من أجل البقاء في السلطة، مُستغلاً حالة الحرب لإطالة أمد حكومته، وحرب أيديولوجية لتحقيق أهداف اليمين الديني الاستيطاني في احتلال غزة، وتهجير سكانها، والاستيطان فيها.[3]

خاضت "إسرائيل" أطول حرب في تاريخها، واستمرّت في نصفها الثاني من دون إجماع. وعادةً ما تبدأ "إسرائيل" حروبها وتنتهي ببقاء الإجماع عليها، ثم ينتهي القتال ليبدأ النقاش والسجال حولها، وهو سجال عام يرافقه تشكيل لجنة تحقيق رسمية إذا لزم الأمر (كما حدث في حرب 1973، ولبنان 1982، ولبنان 2006). وكانت حرب لبنان 1982 النموذج الوحيد قبل ذلك لحرب بدأت بإجماع سرعان ما تلاشى بعد احتلال بيروت ومجزرة صبرا وشاتيلا، وخروج الإسرائيليين إلى الشوارع احتجاجاً على الحرب. وأسهم فقدان الإجماع حولها في انسحاب "إسرائيل" إلى المنطقة الأمنيّة في جنوب لبنان، وتشكيل لجنة تحقيق رسمية (لجنة كاهان Kahan Commission)، التي أدّت في النهاية إلى الإطاحة بوزير الدفاع أريل شارون Ariel Sharon، واستقالة رئيس الحكومة مناحيم بيجن Menachem Begin لاحقاً.

في المقابل، ترفض الحكومة الحالية تشكيل لجنة تحقيق رسمية، واقترحت مشروع قانون لتشكيل لجنة تحقيق "توافقية"، وذلك لمنع رئيس المحكمة العليا من تشكيل اللجنة كما نصّ عليه قانون لجان التحقيق الرسمية. وهذا ما يفسّر أيضاً الهجوم على المحكمة العليا عموماً وعلى رئيسها الحالي يتسحاق عميت Yitzhak Amit، في محاولة لنزع شرعيته، والادّعاء بأنّه لا يمكنه تشكيل لجنة تحقيق لأنّه متآمر على حكومة اليمين.

أسهم بدء تآكل الإجماع على الحرب وأولويات أهدافها منذ حزيران/ يونيو 2024 في تداعيات داخلية كبيرة. وليس من قبيل الصدفة أنّ خروج بني جانتس Benny Gantz من الحكومة في حزيران/ يونيو 2024 بالذات كان مُؤشّراً ونتاجاً لبدء هذا التآكل.[4] وفي هذا الصدد، يُمكن القول أنّه لولا تدخّل دونالد ترامب لوقف القتال بعد عامَيْن، لاستمر نتنياهو في الحرب لفترة لا يُمكن التنبؤ بها.[5] ووفق استطلاع المعهد الإسرائيلي للديموقراطية Israel Democracy Institute، أشار 66% من الإسرائيليين إلى أنّه بعد عامَيْن حان الوقت لإنهاء الحرب في قطاع غزة.[6]

أسهمت إطالة أمد الحرب في تعميق التصدّعات في المجتمع الإسرائيلي. ففي بحث أجراه عالم النفس السياسي الإسرائيلي نمرود نير Nimrod Nir حول الانقسام الداخلي في "إسرائيل" بعد مرور عام على الحرب، يؤكد أنّ الوحدة التي ميّزت المجتمع الإسرائيلي في

بداية الحرب سرعان ما تلاشت، وتحوّل الانقسام الداخلي إلى الخطر الوجودي الأساسي في نظر الإسرائيليين. وفيما يتعلّق بالتهديد المركزي لـ"إسرائيل"، أشار 62.6% من الإسرائيليين إلى أنّ الانقسام الداخلي هو التهديد المركزي، مقابل 37.4% اعتقدوا أنّ التهديد المركزي تهديدٌ خارجي. وعند مقارنة هذه النتائج بنتائج الاستطلاع نفسه في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، يتبيّن أنّ 77.2% من الإسرائيليين كانوا يرون أنّ الحرب وحّدت المجتمع الإسرائيلي، وتراجعت النسبة إلى 40.2% في تشرين الأول/ أكتوبر 2024، فيما ارتفعت نسبة من يعتقدون أنّ المجتمع الإسرائيلي أصبح منقسماً بحدة من 12.1% إلى 40.6%.[7]

وقد أسهمت الحرب، بما حملته من امتداد زمني طويل، والانقسام حولها، والتشكيك في شرعية المستوى السياسي في إدارتها، في تعميق الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي بشكل غير مسبوق.

تدهور النظام السياسي نحو السلطوية – الشعبوية:

تدهور النظام السياسي الإسرائيلي في سنة 2025؛ ففي تقرير معهد "زولات" (الآخر) للمساواة وحقوق الإنسان Zulat for Equality and Human Rights، اعتُبر أنّ "إسرائيل" تدهورت إلى دائرة النظام السلطوي – التنافسي، وهو النظام الذي يقع بين الديموقراطية الناقصة والنظام السلطوي الكامل.[8] وكان رئيس المحكمة العليا السابق، أهارون باراك Aharon Barak، قد قال في خطاب له أمام متظاهرين ضدّ الحكومة إنّ "إسرائيل" لم تعد "ديموقراطية ليبرالية"، بل في طريقها لتكون نظام حكم الفرد الواحد.[9] وفي مناسبة أخرى، قال باراك إنّ "تعامل المستوى السياسي مع الجيش، والشرطة، والشاباك تشوّش كثيراً. رئيس الحكومة يرى في نفسه صاحب الصلاحيّة ليقرّر كيف يجب العمل في جميع الجبهات. التعامل مع المتظاهرين على أنّهم جنائيون، أعتقد أننا لسنا مواطنين، بل رعايا".[10]

وفي السياق نفسه، صرّح رئيس المحكمة العليا الحالي، يتسحاق عميت، في مؤتمر للمحامين الجدد، بأنّ قرارات المحكمة العليا تحوّلت إلى مجرد توصيات، وأنّ هناك هجوماً على المؤسسة القضائية يتجاوز النقد المشروع، مضيفاً أنّه إذا كان ممثلو الجمهور لا ينصاعون للقانون، فلماذا ينصاع المواطن العادي له، "وإذا كان تطبيق القانون غير متساوٍ، فهو بلا قيمة".[11] لا تعترف الحكومة بعميت رئيساً للمحكمة العليا، ولا يتعاون معه وزير القضاء ياريف ليفين، عرّاب التغييرات الدستورية والحرب على المؤسسة القضائية، كما ويقاطعه رئيس الكنيست أمير أوحانا Amir Ohana. وعملياً، فإنّ السلطتَين التشريعية والتنفيذية تشنّان حرباً لنزع الشرعيّة عن المؤسسة القضائية عموماً، وعلى المحكمة العليا خصوصاً.

أدّى انتخاب دونالد ترامب وتنصيبه في كانون الثاني/ يناير 2025 إلى دفع التغييرات الدستورية في "إسرائيل". ففي فترة الرئيس الأسبق جو بايدن، عارض الأخير بشكل علني هذه التغييرات، ورفض لقاء نتنياهو، قبل السابع من أكتوبر، بسبب توجّهه لتغيير النظام السياسي في "إسرائيل" من خلال السيطرة على القضاء أو إخضاعه. وكان الكاتب اليهودي الأمريكي توماس فريدمان Thomas Friedman قد نشر مقالاً طالب فيه إدارة بايدن بوقف إجراءات حكومة "إسرائيل"، معتبراً أنّ بايدن هو الوحيد القادر على وقف القرارات والإجراءات للحكومة الإسرائيلية والتغييرات التي ستُحدثها في نظامها الديموقراطي، وإنقاذ "إسرائيل" من حكومتها المتطرفة.[12]

جاء ترامب بثقافة منسجمة مع ثقافة اليمين الشعبوي الحاكم، فيما يتعلّق بطريقة الحكم والاستهتار والاستخفاف بمؤسسات الدولة والسلطة القضائية. وطرحت الحكومة خلال سنة 2025 مشاريع قوانين لتقييد حرية التعبير، والقضاء، والرقابة على الإعلام، ومنعت إقامة لجنة تحقيق رسمية في أحداث السابع من أكتوبر 2023، وطرحت فكرة عمل قانون لتشكيل لجنة تحقيق سياسية.

هدفت مشاريع القوانين إلى تغيير النظام السياسي، لا سيّما السلطة القضائية، وظهرت مشاريع قوانين تحاول الحكومة تشريعها على النحو الآتي:

1. تقسيم وظائف المستشار القضائي للحكومة، بحيث تُلغى من صلاحياته مهمّته كنائب عام في "الدولة"، الذي يملك صلاحية المصادقة على التحقيقات ضدّ ممثلي الجمهور والمصادقة على لوائح الاتهام ضدّهم، وحصر دوره في تقديم المشورة القانونية للحكومة، واستحداث منصب جديد تحت مسمّى النائب العام.
2. توسيع صلاحيات المحاكم الدينية اليهودية، بحيث يحق لها البتّ في قضايا مدنية.
3. تحويل منصب المستشارين القضائيين للوزارات إلى وظيفة ثقة، يعيّنهم الوزراء بناءً على القرب السياسي لا على الأساس المهني.
4. فصل قسم التحقيقات مع الشرطة عن النيابة العامة وإلحاقه بمكتب وزير الأمن القومي.
5. طرح مشروع قانون خاص بجمعيات المجتمع المدني، ينصّ على فرض ضريبة مقدارها 80% على التبرعات القادمة من دول أجنبية (المقصود الاتحاد الأوروبي)، وغالباً ما تأتي هذه التبرعات لتمويل جمعيات تعارض سياسات الحكومة.

تُشير قوى المعارضة المدنية والسياسية في "إسرائيل" إلى أنّ الحكومة تستغل حالة الحرب من أجل تنفيذ مشروعها الذي بدأته سنة 2023 "للانقلاب على السلطة القضائية"، وإخضاع "حراس" النظام الديموقراطي من خلال إقالتهم أو تخويفهم. وقد نفّذت الحكومة خلال أسبوع

واحد في سنة 2025 (21–28 آذار/ مارس) ثلاث خطوات عُدَّت كسراً للخطوط الحمراء في اللعبة السياسية الإسرائيلية: إقالة رئيس الشاباك رونين بار Ronen Bar بالإجماع ودخول الإقالة حيّز التنفيذ في 10 نيسان/ أبريل، والتصويت على حجب الثقة عن المستشارة القضائية للحكومة بالإجماع، وتشريع قانون تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة بالقراءة الثالثة والنهائية، والتي تعطي قوة للسياسيين في اللجنة على حساب المهنيين من القضاة والمحامين.[13] وللتذكير، كان القانون الأخير جوهر التغييرات الدستورية سنة 2023، وتراجعت الحكومة عن تشريعه بسبب الاحتجاجات الواسعة آنذاك.

استغلّ اليمين الحاكم الحرب في قطاع غزة من أجل تنفيذ خطّته للتغييرات الدستورية. والمفارقة أنّ الاحتجاجات قبل الحرب أدّت إلى تراجع الحكومة عن أغلب بنود الخطة القضائية لوزير القضاء، وحصرها في تغيير لجنة تعيين القضاة، والتي تراجعت عنها الحكومة أيضاً بسبب الاحتجاج الذي وصل إلى المؤسسة العسكرية. ومع اندلاع العدوان على غزة، ونجاح نتنياهو في تثبيت حكومته، أقرّت الحكومة قانون تغيير لجنة تعيين القضاة، ونجحت في تمريره دون أيّ احتجاج يذكر.

في تركيبة اللجنة السابقة، التي كان عدد أعضائها تسعة، كان التمثيل الأكبر للسلطة القضائية من قضاة ومحامين، يمثّلون نقابة المحامين في "إسرائيل". أما بحسب القانون الجديد، فقد مُنحت الأغلبية للمستوى السياسي على حساب المهني في تعيين القضاة، لا سيّما في المحكمة العليا. وكانت المستشارة القضائية للحكومة قد عارضت القانون الجديد، بحجّة أنّه يمنح قوة للجانب السياسي ويقصي الجانب المهني أو يضعفه.[14]

جدول 5/1: تغييرات لجنة تعيين القضاة في "إسرائيل"

التغيير	المعنى
تغيير الممثّلين عن نقابة المحامين، الذين كانت تختارهم النقابة، بمحامين يتم اختيارهم من طرف السياسيين.	منح أغلبية للجانب السياسي في اللجنة، حيث سيتم اختيار محامين ذوي خلفية سياسية منسجمة مع السياسيين في اللجنة.
يتطلّب تأييد خمسة أعضاء من اللجنة لاختيار قضاة للمحكمة العليا بدل أغلبية من سبعة أعضاء.	عملياً، يتم إلغاء قدرة القضاء على معارضة تعيين قاضٍ، وسيكون للسياسيين وحدهم القدرة على تعيين قاضٍ للمحكمة العليا.
إذا لم يكن هناك اتفاق على تعيين قاضٍ للمحكمة العليا خلال عام، يُقدّم الائتلاف والمعارضة في اللجنة اقتراحاً بثلاثة مرشحين، يتم اختيار واحد منهم.	في هذه الحالة أيضاً، لا يملك القضاة أيّ تأثير على تعيين القاضي في المحكمة العليا.

جمّدت المحكمة العليا قرارَي إقالة كلّ من رئيس الشاباك والمستشارة القضائية. وبعد مداولات في المحكمة حول إقالته، قرّر رونين بار الاستقالة من منصبه في نهاية حزيران/ يونيو 2025، بعد أن قدّم بياناً مكتوباً للمحكمة كشف فيه عن سعي نتنياهو لتسخير الشاباك لخدمة مصالحه السياسية والرقابة على خصومه، وهو ما رفضه الشاباك. وعينّ نتنياهو ديفيد زيني David Zini رئيساً للشاباك، وهو جنرال متديّن متطرّف، في خطوة تُعدّ كسراً للعُرف السائد بأن يكون رئيس الشاباك من داخل الجهاز نفسه، وغالباً ما يكون نائبه.

عملياً، تحاول السلطة التنفيذية السيطرة على أجهزة إنفاذ القانون، لا سيّما الشرطة والشاباك. فبالنسبة للأولى، تحوّلت عملياً إلى "شرطة بن غفير" حيث تمّ إحكامُ سيطرة الوزير وأجنداته عليها، إضافة إلى تدخّله غير القانوني في عمل الشرطة، مما حوّلها إلى شرطة سياسية، باستثناء بعض أقسامها مثل وحدة التحقيقات المركزية. أما تعيين زيني، فهو محاولة للسيطرة على جهاز الشاباك، أو على الأقل تقليل معارضته لسياسات الحكومة في القضايا الخلافية.

تهدف التغييرات الدستورية، ضمن ما تهدف إليه، إلى تكريس حكم نتنياهو، حيث صادقت الحكومة على تجاوز صلاحية المستشارة القضائية بعزل رئيس حكومة. ولا يُفصّل قانون أساس الحكومة مسألة عزل رئيس حكومة، أو الإعلان عن عجزه عن أداء مهامه، ففي البند 20/ب من القانون تظهر جملة واحدة عمومية تنص على: "عجز رئيس الحكومة عن أداء مهامه بشكل ثابت، يعني ذلك استقالة الحكومة في اليوم 101 والتي شغل خلالها القائم بأعماله المنصب".[15]

لا يوضّح القانون حيثيّات العجز أو أسبابه، ولا الجهة المُخوّلة بإعلان عجز رئيس الحكومة. وقد استُخدم هذا البند مرة واحدة في تاريخ "إسرائيل"، عندما مرض رئيس الحكومة السابق أريل شارون سنة 2005 ودخل في غيبوبة طويلة، فأُعلن عن عجزه الدائم من أداء مهامه، وتسلّم إيهود أولمرت Ehud Olmert، القائم بأعمال رئيس الحكومة، مهام رئاسة الحكومة لمدة 100 يوم، ثم أُعلن بعدها عن انتخابات جديدة في "إسرائيل". في حالة شارون، كان سبب العجز دخوله في غيبوبة (مرض)، وتأكّد لاحقاً أنّه لن يتعافى خلال المدة المُحدّدة في القانون (100 يوم).

في محاولة لتجاوز قرار إعلان عجز نتنياهو من طرف المستشارة القضائية للحكومة، عدّلت الحكومة البند 20/ب المتعلّق بهذا الشأن في آذار/ مارس 2023، كجزء من التغييرات الدستورية. وقد أوضح التعديل أنّ الجهة المُخوّلة بإعلان عجز رئيس الحكومة هي الحكومة نفسها، بتأييد ثلثيّ أعضائها، وبعد ذلك يحتاج الإعلان إلى موافقة ثمانين عضو كنيست، أو أن يُعلن رئيس الحكومة شخصياً بأنّه غير قادر نفسياً وجسدياً على أداء مهامه.[16] وبعد تقديم التماسات للمحكمة العليا ضدّ هذا التعديل، أقرّت المحكمة العليا في كانون الثاني/

يناير 2024 أنّ سريان التعديل سيبدأ في الكنيست القادم وليس الحالي، باعتبار أنّ التعديل جاء لأسباب شخصيّة تتعلّق بنتنياهو.[17]

بناءً على ذلك، بقيت الأرضيّة القانونيّة مُتاحة لعزل نتنياهو أو الإعلان عن عجزه عن أداء مهامه دون موافقة الحكومة الإسرائيلية. وعلى الرغم من الضغوط على المستشارة لعزل نتنياهو بسبب عدم انصياعه لقرارات المحكمة العليا، وعدم تطبيقه لتعليمات المستشارة القضائية للحكومة، يبدو أنّه من الصعوبة بمكان أن تتّخذ المستشارة مثل هذه الخطوة الحادَّة، في ظلّ حالة الاحتقان في المجتمع الإسرائيلي، إضافة إلى غياب سابقة شبيهة بحالة نتنياهو، وغياب صلاحية واضحة للمستشار القضائي لتنفيذ ذلك.

في المقابل، تطالب المستشارة القضائية نتنياهو بإقالة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير من منصبه، بسبب خروقات جوهرية تتعلّق بإدارته للشرطة وتسييسها، والتّدخل في الجانب المهني لعملها، وتدخّله في تعيين وترقية الضباط، وخرقه للتفاهمات التي اتّفق عليها الطرفان بعد تسلّمه منصب وزير الأمن القومي، إذ تعهّد بتنفيذها ثم خرقها بشكل منهجي. لذلك يُعدّ بن غفير من أشدّ أعداء المستشارة ويطالب بإقالتها، ومن المفترض أن تبتّ المحكمة العليا في طلب المستشارة بإقالته.

وقد جاء قرار الحكومة بالإطاحة بالمستشارة القضائية، وهو قرار ألغته المحكمة العليا كما بيّنا آنفاً، بهدف تحييدها، لأنّها تقف في وجه العديد من القرارات غير الدستورية للحكومة، وفي مقدّمتها تشريع قانون لإعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، كما سنتحدث لاحقاً.

استقرار الحكومة:

نجح نتنياهو في الحفاظ على تماسك حكومته خلال سنة 2025، على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها، مثل التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في غزة مرتين (كانون الثاني/ يناير 2025 وتشرين الأول/ أكتوبر 2025)، وقانون تجنيد الحريديم، وغلاء المعيشة، واستمرار محاكمته.

غيّرت الحرب من ميزان القوى في المشهد السياسي، وتشير استطلاعات الرأي منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى كتابة هذه السطور إلى أنّ الحرب ستطيح بالحكومة الحالية في الانتخابات القادمة (انظر جدول 5/2)، وربما تكون الانتخابات القادمة هي نهاية نتنياهو في المشهد السياسي الإسرائيلي.

جدول 5/2: نموذج لتمثيل القوائم الانتخابية حسب استطلاعات الرأي في تشرين الأول/ أكتوبر 2025 بعد الاتفاق في غزة مقارنة مع نتائج انتخابات 2022

	القناة 13 (تشرين الأول/ أكتوبر 2025)[18]	معاريف (تشرين الأول/ أكتوبر 2025)[19]	القناة 12 (تشرين الأول/ أكتوبر 2025)[20]	نتائج انتخابات 2022
قوائم الائتلاف الحكومي الحالي				
الليكود Likud	27	25	27	32
"عظمة يهودية" Jewish Power (*Otzma Yehudit*)	9	7	8	14
الصهيونية الدينية Religious Zionism	5	–	–	
يهود التوراة (يهدوت هتوراة) United Torah Judaism (*Yahadut HaTorah*)	7	7	7	7
شاس Shas	10	9	9	11
المجموع	**57**	**48**	**51**	**64**
قوائم المعارضة والقوائم التي تشكّلت حديثاً				
بينيت 2026 Bennett 2026	23	21	22	–
"إسرائيل بيتنا" Yisrael Beitenu	9	10	9	4
الديمقراطيون The Democrats	8	12	11	4 (حزب العمل Labor Party)
يش عتيد (يوجد مستقبل) Yesh Atid	10	9	9	24
الجبهة العربية للتغيير The Democratic Front for Peace والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) The Democratic Front for Peace and Equality– Hadash	5	6	5	5

	القناة 13 (تشرين الأول/ أكتوبر 2025)[18]	معاريف (تشرين الأول/ أكتوبر 2025)[19]	القناة 12 (تشرين الأول/ أكتوبر 2025)[20]	نتائج انتخابات 2022
قوائم المعارضة والقوائم التي تشكّلت حديثاً				
يشار! (جادي آيزنكوت) Yashar! (Gadi Eisenkot)	5	9	8	–
القائمة العربية الموحدة United Arab List (Ra'am)	4	5	5	5
حزب أزرق أبيض Blue and White	–	–	–	12
التجمع الوطني الديمقراطي National Democratic (بلد) Assembly (Balad)	–	–	–	–
المجموع	**63**	**72**	**69**	**56**

لذلك قاوم نتنياهو كلّ المحاولات لتبكير الانتخابات، وأسهمت هذه الحقيقة في إطالة أمد الحرب. ولا يعني ذلك أنّ أفكار اليمين تراجعت، بل على العكس، باتت أفكار اليمين مهيمنة في المجتمع الإسرائيلي، وتحديداً فيما يتعلّق بالصراع مع الفلسطينيين، إضافة إلى أنّ المعارضة لنتنياهو ليست يساريّة، بل تتكوّن من مكوّنات يمينيّة (مثل نفتالي بينيت Naftali Bennett وأفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman) ومكوّنات وسط اليمين (مثل يائير لبيد Yair Lapid وبني جانتس). غير أنّ المعارضة موجّهة لحكومة نتنياهو الحالية ولشخصه، ولتيارات متطرّفة داخلها، والتي يعدّها اليمين الليبرالي وحتى المحافظ منحرفة عن المسار الصحيح فيما يتعلّق بالحريات، والحفاظ على السلطة القضائية، والتطرّف الشعبويّ وغيرها، إضافة إلى أدائها الرديء في جميع المجالات، وفي مقدّمتها فشلها في السابع من أكتوبر 2023.

وعلى الرغم من ذلك، نجح نتنياهو في الحفاظ على استقرار حكومته خلال سنة 2025.[21] ويعود ذلك إلى عاملَيْن: الأول اتفاق جميع مُركَّبات الحكومة على أنّ الذهاب إلى الانتخابات سيؤدي إلى خسارتها وعدم قدرتها على تشكيل حكومة جديدة، إضافة إلى فقدان الامتيازات الكبيرة التي منحها نتنياهو لكل مركّب من مركّبات الحكومة. أما العامل الثاني، فيتمثّل في أنّه لا مكان لهم في حكومة قادمة لا يُشكّلها نتنياهو، فخيارهم الوحيد هو البقاء معاً على الرغم من الخلافات.

هدّدت مُركّبات الائتلاف الحكومي على مدار العامين الماضيين (2024–2025) بإسقاط الحكومة إذا اتّخذت قرارات تتعارض مع توجّهاتها، لكن أيّاً منها لم ينفّذ تهديده. فقد هدّدت أحزاب اليمين الديني المتطرّف ("عظمة يهودية" برئاسة بن غفير والصهيونية الدينية برئاسة سموتريتش) مراراً بإسقاط الحكومة إذا انحرف نتنياهو عن أهداف الحرب في غزة، أو وقّع اتفاق وقف إطلاق النار، لكن لم يجرؤ أيٌّ منها على تنفيذ تهديده. وحتى الأحزاب الدينية الحريدية، التي هدّدت على مدار ثلاث سنوات بإسقاط الحكومة إذا لم يتم تشريع قانون تجنيد الحريديم بشروطها، فإنّ أقصى ما فعلته، بعد سلسلة طويلة من التهديدات، هو الخروج من الحكومة دون إسقاطها.

وفي ظلّ مساعيه لتحسين مكانته في المشهد السياسي الداخلي، طلب نتنياهو من رئيس "الدولة" إسحق هيرتزوج Isaac Herzog منحه العفو. وفي سنة 2025، عادت محاكمة نتنياهو لتؤجّج المشهد السياسي والاجتماعي الإسرائيلي، بسبب بدء المداولات داخل المحكمة المركزية في القدس، واضطرار نتنياهو للمثول أمام المحكمة عدة أيام في الأسبوع ولساعات طويلة.

بعث محامو نتنياهو في 2025/11/30 برسالة إلى رئيس "الدولة" يطالبونه بمنحه العفو عن التّهم الموجَّهة إليه في ثلاثة ملفات تتعلّق بالفساد، والرشوة، وخيانة الأمانة. وأُرفق الطلب المطوّل (13 صفحة) برسالة قصيرة من نتنياهو يُبرّر فيها طلب العفو. وأشار في رسالته إلى أنّه على الرغم من مصلحته في استمرار المحاكمة لإثبات براءته الكاملة، فإنّه يطلب العفو من منطلق المسؤولية، لأنّ محاكمته أدّت إلى انقسام شديد في المجتمع الإسرائيلي، وأنّ إلغاءها سيُسهم في تجسير الانقسامات وتعزيز الوحدة الداخلية. كما برّر طلبه بوجود تحدّيات أمنيّة وفرص سياسية أمام "إسرائيل"، وأنّ العفو ووحدة الداخل الإسرائيلي سيُسهمان في مواجهة هذه التحديات واقتناص الفرص.[22]

في هذا الصدد، تباين السجال في "إسرائيل" حول طلب العفو إلى ثلاثة مواقف: الأول يطالب رئيس "الدولة" برفض الطلب وعدم التطرّق له، لأنّه لا يستوفي الشروط القانونية لطلب العفو، ومنها الاعتراف بالتّهم والخروج من المشهد السياسي.[23] والثاني يطالب رئيس "الدولة" بالموافقة المشروطة على العفو، لا سيّما خروج نتنياهو من المشهد السياسي أو وقف جميع خطط التغييرات الدستورية.[24] والثالث يطالبونه بالموافقة على العفو كما جاء في نص الطلب.

وكان ترامب قد طالب رئيس "الدولة" بمنح العفو لنتنياهو، وأرسل له رسالة شخصية بهذا الخصوص، كما تطرّق إلى الموضوع في خطابه أمام الكنيست في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، في تدخّل غير مسبوق من رئيس أمريكي في إجراءات القضاء في "إسرائيل". وقد شجّعت مواقف

ترامب نتنياهو على تقديم طلب العفو دون أيّ استحقاقات سياسية أو شخصية مقابل العفو، فهو يطالب بعفو مجاني وهو أمر لم يحدث سابقاً في "إسرائيل".

تجنيد الحريديم:

أسهمت مسألة تجنيد الحريديم في زمن الحرب في تعميق التصدّع الديني – العلماني في "إسرائيل"، ولكن في هذه المرحلة ليس من زاوية مكانة الدّين في "الدولة" أو المجال العمومي، بل في الخدمة العسكرية. وتحوّلت هذه المسألة من قضية تتعلّق بالمساواة في تحمّل العبء الاقتصادي إلى قضية جوهريّة تتعلّق بالحياة والموت، فلم يعد التصدّع بين من يخدم ويعمل مقابل من لا يخدم ولا يعمل، بل تحوّلت إلى تصدّع عميق بين من يخدم ويُقتل وبين من لا يخدم ولا يُقتل ولا يعمل، ويحصل على جميع الامتيازات الاقتصادية من "الدولة". لم يعد هذا التصدّع تقليدياً بين متديّن وغير متديّن، بل لبس ثوباً متعلّقاً بالخدمة العسكرية، فحدث اصطفاف جديد بين من يَخدم ومن لا يَخدم، وهو ما يتقاطع مع قضية الدّين و"الدولة".

تحوّل مطلب الخدمة العسكرية للمتديّنين إلى مسألة مركزية، تُهدّد بقطع الخيط الرفيع الذي كان ما يزال قائماً بين المجموعة الدينية الحريدية وأغلب المجتمع الإسرائيلي. وقد جعل التغيير الذي أحدثته الحرب هذا التصدّع غير قابل للتأجيل أو المراوحة، بل بات يتطلّب حسمه قانونياً. غير أنّ هذا الحسم ستكون له تداعيات كبيرة في تعميق التصدّع؛ إذ لن يقبل الحريديم بقانون يفرض عليهم الخدمة العسكرية بصورة جارفة، كما لن يقبل المعارضون بقانون يعفي الحريديم من الخدمة أو يهادنهم في ذلك.

تحوّلت مسألة تجنيد المتدينين الحريديم لصفوف الجيش إلى قضية مركزية في سنة 2025، بسبب الحرب على قطاع غزة. ولا تتمحور المسألة في الجانب العسكري فحسب، بل أيضاً في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. استمرّ نتنياهو في إدارة هذا الملف من خلال خطوات سياسية دون حسم، لإرضاء الأحزاب الدينية وتأكيده لهم أنه يزيل العقبات أمام تشريع القانون، بدءاً بإقالة وزير الدفاع السابق يوآف جالانت، الذي أيّد قانون تجنيد الحريديم بدفعات كبيرة، وبفرض عقوبات على المتخلّفين من الخدمة؛ ثم بإقالة رئيس لجنة الخارجية والأمن يولي أدلشطاين Yuli Edelstein، الذي صاغ قانوناً بتجنيد الحريديم، وعينّ نتنياهو مكانهما شخصَينْ يتماهيان معه لإدارة الملف، هما يسرائيل كاتس وزيراً للدفاع، وبوعز بيسموط Boaz Bismuth رئيساً للجنة الخارجية والأمن، وكلاهما تابعٌ لنتنياهو، ولا يتّخذ مواقف مستقلة عنه عموماً، وفي هذا الشأن خصوصاً.

وفي إطار إدارة هذا الملف دون حسمه، قرّرت الحكومة الإطاحة بالمستشارة القضائية للحكومة، التي تعارض تشريع قانون يتماهى مع مطالب الأحزاب الدينية، وهو قرار أبطلته المحكمة العليا.

ستلعب قضية تجنيد الحريديم دوراً مركزياً في الانتخابات القادمة، وسترفعها المعارضة كقضية الانتخابات المركزية، حيث توجد أفضلية للمعارضة للمطالبة بتجنيد الحريديم، بل هنالك من طالب بشطب حقّ التصويت عمَّن لا يؤدي الخدمة العسكرية أو المدنية. وفي هذا الصدد، ظهر حزب جديد أطلق على نفسه "حزب الاحتياطيين The Reservists" الذي يخوض الانتخابات على هذه القضية. في المقابل، يعتقد ألوف بن Aluf Benn، محرر صحيفة هآرتس، أنّ العلمانيين في "إسرائيل"، على الرغم من الضجيج، لا يهتمون كثيراً بهذه المسألة، ولا يخرجون للتظاهر بسببها، ويفسّر ذلك بميل العلمانيين إلى الحفاظ على الميثاق الاجتماعي غير المكتوب بين العلمانيين والحريديم، والذي بموجبه يُموّل العلمانيون المعيشة الأساسية للحريديم، مقابل عدم فرض الحياة الدينية عليهم، أو إبقاء الحريديم بعيدين عن المجتمع العلماني.[25]

يُدرك نتنياهو أنّ الأحزاب الحريدية ليس لها خيار إلا الالتصاق به، فكل حكومة أخرى تُشكّلها المعارضة لن يكونوا جزءاً منها. لذلك تراجعت الأحزاب الحريدية على مدار ثلاث سنوات عن إسقاط الحكومة، على الرغم من خروجها الرسمي من الحكومة واستقالة وزرائها خلال سنة 2025. وفي هذا الصدد، تعمل الحكومة على إطالة مدة الخدمة الإلزامية بنصف عام، ومضاعفة فترة خدمة الاحتياط. وحسب تحليل "بنك إسرائيل Bank of Israel"، فإنه إذا تمّ تجنيد 7,500 شاب حريدي خلال سنة 2026، فإنّ ذلك سيوفّر على السوق خسارة 9 مليار شيكل (نحو 2.8 مليار دولار) في السنة، وإذا أسهم تجنيدهم في رفع معدلات مشاركتهم في سوق العمل، فإنّ السوق سيربح نحو 14 مليار شيكل (نحو 4.3 مليار دولار).[26]

أعلنت قائمة "يهدوت هتوراة" عن انسحابها من الحكومة والائتلاف الحكومي بعد فشل نتنياهو عدة مرات في تشريع قانون لتجنيد الحريديم ينسجم مع مطالبها.[27] كما أعلنت حركة شاس الدينية عن انسحابها من الحكومة للسبب ذاته دون الانسحاب من الائتلاف الحكومي ومن رئاسة لجان الكنيست، وعن عدم تعاونها مع المعارضة لإسقاط الحكومة من أجل تمرير اتفاق وقف إطلاق النار الذي تؤيّده، ومنح نتنياهو فرصة لبلورة قانون جديد لتجنيد الحريديم بعد أن فشل في ذلك.[28]

وقدّم رئيس لجنة الخارجية والأمن بوعز بيسموط مسوّدة قانون لتجنيد الحريديم تنسجم، إلى حدّ كبير، مع مطالب الأحزاب الحريدية؛ إذ لم يُحدّد القانون مبدأ المساواة في الخدمة العسكرية، ورفع سنّ الإعفاء منها إلى 26 عاماً، وهو ما لا يمنح الحريديم التنصّل من

الخدمة العسكرية فحسب، بل يحدّ أيضاً من اندماجهم في سوق العمل، كما لا يفرض القانون عقوبات صارمة على المتهرّبين من الخدمة.[29] ومع ذلك، ما تزال الأحزاب الحريدية تعدّ المقترح الجديد غير صالح بالنسبة لها، لذلك تمّ تأجيل تقديمه للتصويت في الكنيست عدة مرات. وقد حاول نتنياهو تفادي هذه العقبة عدة مرات، ومع ذلك أسهمت هذه الخطوات بتأجيل الأزمة وليس في حلّها.

وأظهر استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، في تموز/ يوليو 2025، أنّ 84.5% من اليهود غير الحريديم يؤيّدون فرض عقوبات على الحريديم الذي يتهرّبون من الخدمة العسكرية، ويشمل ذلك أغلبية ساحقة في صفوف القوائم اليمينية المشاركة في الائتلاف، فنحو 72.5% من مصوّتي الليكود، و76.5% من مصوّتي الصهيونية الدينية، و84% من مصوّتي "عظمة يهودية" يؤيّدون فرض العقوبات،[30] مما يجعل هذه العقبة ليست فقط حاضرة أمام بقاء الحكومة، بل تؤثّر أيضاً في فرص فوزها في الانتخابات القادمة، لا سيّما أنّ المعارضة تضمّ أحزاباً يمينية تؤيّد تجنيد الحريديم (بالذات نفتالي بينيت)، وقادرة على استقطاب ناخبين من اليمين إذا أخفقت الحكومة في تشريع قانون يلقى قبولاً لدى المجتمع الإسرائيلي الذي يخدم في الجيش.

ويزداد الضغط لتشريع قانون لتجنيد الحريديم بعد قرار الجيش فرض خدمة احتياط سنوية ثابتة لمدة 60–70 يوماً، وإعلانه حاجته إلى 12 ألف جندي، منهم 6–7 آلاف مقاتل، مما جعل مسألة تجنيد الحريديم مركزية حتى بعد انتهاء الحرب في غزة.

أبرز توقّعات الوضع الداخلي لسنة 2026:

1. نجاح نتنياهو في الحفاظ على حكومته، وتمرير موازنة الدولة، وإجراء الانتخابات في موعدها في تشرين الأول/ أكتوبر.
2. ستشهد الانتخابات الإسرائيلية القادمة حالة من الاستقطاب غير المسبوق في تاريخ الانتخابات، وسيكون الصراع منصبّاً على رفع نسبة التصويت في صفوف المعارضة والائتلاف معاً، لا سيّما مع توقّع ارتفاع نسبة التصويت في صفوف الفلسطينيين في مناطق الـ 48.
3. ستركّز الانتخابات على قضايا داخلية، وتحديداً حول مكانة الفلسطينيين داخل "إسرائيل"، وهوية "الدولة" ونظامها السياسي. وسيرفع اليمين من مستوى التحريض على الفلسطينيين، وستكون قضية جوهر "الدولة" موضوع الانتخابات، ويدخل في هذا الصدد التغييرات الدستورية ومكانة السلطة القضائية وتجنيد الحريديم.
4. من المتوقّع أنّه إذا ارتفعت نسبة التصويت في صفوف الفلسطينيين إلى 65–70% مع وجود قائمة عربية مشتركة لجميع القوائم العربية، فلن يكون أيّ طرف قادراً على تشكيل

الحكومة، وسيكون هناك خياران أساسيّان: إمّا الذهاب لجولة انتخابات جديدة، أو موافقة المعارضة على دعم النواب العرب لتشكيل حكومة بديلة، سواء بالمشاركة في الائتلاف أم بالدعم من الخارج.

5. سوف تستمر الحكومة بتشريع قوانين لتغيير توازن العلاقة بين السلطات الثلاث في النظام السياسي، وستعمل بشكل حثيث على تشريع قوانين تدخل في مشروعها لتغيير جوهر النظام السياسي.

ثانياً: المؤشرات السكانية

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2025 بنحو 10.177 ملايين نسمة، بينهم 7.297 ملايين يهودي، أي ما نسبته 71.7% من السكان، مقارنة بنحو 10.055 ملايين نسمة، بينهم 7.230 ملايين يهودي، أي ما نسبته 71.9% من السكان في نهاية سنة 2024. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدّرته الدائرة سنة 2025 بنحو 2.147 مليون، مقارنة بنحو 2.104 مليون سنة 2024، أي ما نسبته 21.1% من السكان (انظر جدول 5/3). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (405 آلاف تقريباً)[31] والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإنّ عدد ما يُعرف بفلسطينيي 1948 (أي فلسطين المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.717 مليون سنة 2025، أي نحو 16.9% من السكان.

وصَّنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2025 نحو 733 ألف شخص على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 7.2%، مقارنة بنحو 721 ألفاً سنة 2024. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

وبحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإنّ القدس هي المدينة الأكبر في فلسطين، وسكانها يُمثّلون 10.4% من مجمل السكان في دولة الاحتلال؛ حيث وصل عدد سكان القدس في نهاية سنة 2024 إلى نحو 1.046 مليون، بينهم نحو 595.3 ألف يهودي ونحو 399.6 ألف فلسطيني، أي ما يقارب 38.2%، ونحو 51.4 ألف أجنبي.[32] وبناء على تقديرات إسرائيلية، فإنّ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس سنة 2023 بلغ نحو 845 ألف مستوطن، حيث كان عدد اليهود نحو 800 ألف مستوطن في سنة 2021. وبما أنّ تقرير موقع إحصائيات السكان اليهود في الضفة الغربية WestBankJewishPopulationStats.com

ذكر أنّ نسبة نمو المستوطنين زادت إلى 2.5% سنة 2022 و3% سنة 2023؛ وباستخدام الزيادة السكانية نفسها للسنتين التاليتين، فإنّ العدد المتوقّع للمستوطنين سنة 2025 هو نحو 896 ألف مستوطن. أما معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) فيُقدِّر عدد المستوطنين بنحو 870 ألفاً في نهاية سنة 2024.[33]

جدول 5/3: أعداد السكان في "إسرائيل" – سنوات مختارة[34]

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2005	6,990,700	5,313,800	1,377,100	299,800
2010	7,695,100	5,802,400	1,573,100	319,600
2015	8,463,400	6,334,500	1,757,800	371,100
2020	9,289,800	6,873,900	1,957,300	458,600
2021	9,453,000	6,982,600	1,997,800	472,500
2022	9,662,000	7,101,400	2,038,800	521,900
2023	9,914,700	7,153,000	2,067,300	694,400
2024	10,054,800	7,230,200	2,104,100	720,500
2025	10,176,900	7,297,300	2,146,500	733,100

أعداد السكان في "إسرائيل" 2023–2025

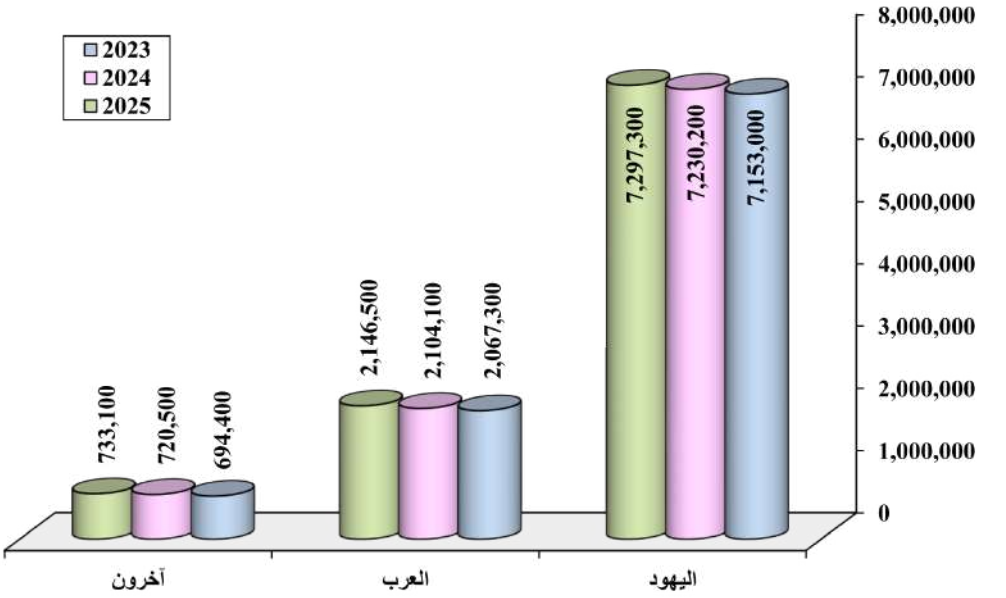

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2025، ذكر تقرير لمركز "تاوب لدراسات السياسة الاجتماعية في إسرائيل Taub Center for Social Policy Studies in Israel" أنّ معدل النمو السكاني لليهود في "إسرائيل" انخفض لأول مرة إلى ما دون 1%، ليصل إلى 0.9% سنة 2025. وفسَّر أليكس واينريب Alex Weinreb، مدير الأبحاث في مركز تاوب، السبب بأنّه نتيجة ارتفاع عدد الوفيات، وانخفاض معدّلات الهجرة، وتراجع معدّل الخصوبة.[35] وبحسب أرقام دائرة الإحصاء الإسرائيلية، فقد بلغ معدّل النمو السكاني في "إسرائيل" نحو 1.21% في سنة 2025؛ بنسبة زيادة لليهود في سنة 2025 بلغت 0.9%، وللعرب بمن فيهم شرقي القدس والجولان 2.02% (انظر جدول 5/3).

ووفق إحصائيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية والمكتبة الافتراضية اليهودية Virtual Library Jewish لسنة 2025، فقد بلغ متوسط العمر في "إسرائيل" 81.4 عاماً للرجال، و85.5 عاماً للنساء محقّقاً ارتفاعاً عن السنوات السابقة، مما يجعل "إسرائيل" في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث ارتفاع معدل متوسط العمر، بعد سويسرا واليابان وإسبانيا. وهناك 42.7% من اليهود يعرّفون أنفسهم بأنهم علمانيون، ويُعرّف 33.5% أنفسهم بأنهم تقليديون، وهناك 12% يرون أنفسهم متدينين، و11.4% أرثوذكس متشددون.[36]

أما فيما يتعلّق بمعدل الخصوبة، فقد بلغ في سنة 2024 بين النساء اليهوديات اللاتي يعشن في "إسرائيل" ومستوطنات الضفة الغربية 3.06 طفلاً لكل امرأة، في حين بلغ 2.75 بين النساء المسلمات، ليصل معدّل الخصوبة الإجمالي في "إسرائيل" إلى 2.86. ويُلاحظ أنّ هذا المعدّل شَهِدَ اتجاهاً نحو الانخفاض خلال السنوات الأخيرة، إذ تراجع معدل الخصوبة الإجمالي في "إسرائيل" من 3.17 طفلاً لكل امرأة سنة 2018 إلى 3.03 سنة 2022؛ وقد تركّز معظم هذا الانخفاض في الوسط العربي، ولا سيّما لدى المسلمين السنَّة (من 3.2 إلى 2.91)، والدروز (من 2.16 إلى 1.85)، والمسيحيين (من 2.06 إلى 1.68). وشَهِدَت سنة 2018 تجاوز خصوبةُ المرأة اليهودية خصوبةَ المرأة العربية لأول مرة.[37]

فلسطينيو 1948:

يجدر الانتباه إلى أنّ الإحصائيات الإسرائيلية تدمج فلسطينيي شرقي القدس وسوريي الجولان مع فلسطينيي 1948؛ ولذلك يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار. أما بالإشارة إلى التوزيع الديني لفلسطينيي 1948، ففي نهاية سنة 2024، كان هناك نحو 1.816 مليون من المسلمين (السُّنَّة) بنسبة 86%، ونحو 153 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.2%، ونحو 143 ألفاً من المسيحيين بنسبة 6.8%.[38]

وما زال مجتمع فلسطينيي 1948 يعاني بشكل كبير ومتزايد من انتشار الجريمة والجريمة المنظَّمة وفوضى انتشار السلاح غير المرخَّص. كما عانى فلسطينيو 48 من تقاعس السلطات المسؤولة وتواطؤ الشرطة الإسرائيلية مع عصابات الجريمة؛ فيما يبدو سعياً إسرائيلياً غير معلن لإيجاد بيئة طاردة للفلسطينيين. فمنذ تولي الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة الحكم في نهاية سنة 2022، تصاعدت معدلات القتل والعنف والجريمة بشكل غير مسبوق في المجتمع العربي الفلسطيني في "إسرائيل". وبحسب التقرير السنوي لسنة 2025 لمركز أمان – المركز العربي لمجتمع آمن، بلغ عدد ضحايا العنف والجريمة في المجتمع العربي 267 ضحية، بمعدّل جريمة قتل كلّ 33 ساعة، وهو رقم كسر جميع الأرقام القياسية السابقة منذ سنة 1948، وكان قد سجل 239 ضحية سنة 2024. وتشير المعطيات إلى أنّ ما يقارب ثلاثة أرباع الضحايا في الفئة العمرية 18–39 عاماً. وتُظهر تفاصيل التقرير أنّ 91.6% من الضحايا من الذكور، كما أنّ 54.8% من الجرائم حدثت خلال النهار، ما يؤكّد أنّ الجريمة أصبحت علنية ومكشوفة.[39]

ومن جهة أخرى، ارتفع التحريض في الأوساط الإسرائيلية الصهيونية ضدّ فلسطينيي 1948 وضدّ الفلسطينيين عموماً بشكل مقلق، فوفق مؤشر العنصرية والتحريض في المحادثات العامة المنشورة باللغة العبرية على الإنترنت خلال سنة 2024، الذي نشره المركز العربي لتطوير الإعلام في آذار/ مارس 2025، تمّ رصد أكثر من 12 مليون منشورٍ تحريضيٍ وعنيفٍ باللغة العبرية، خصوصاً على منصتَي "إكس X" (تويتر Twitter سابقاً) وفيسبوك Facebook، أي بمعدّل 23.6 منشوراً في الدقيقة. كما رصد مؤشر العنصرية والتحريض أكثر من 10 ملايين منشور خلال سنة 2023، تركَّز معظمها على منصة إكس.[40]

وكان من أبرز سياسات الحكومة الإسرائيلية التوسّع المتزايد في نشر السلاح في أوساط اليهود الصهاينة، حيث أفادت المعطيات التي نشرتها صحيفة هآرتس أنّ عدد الحائزين على تراخيص سلاح خاص في "إسرائيل" بلغ 329,827 شخصاً في آذار/ مارس 2025، بعد أن كان 172,384 قبل تشرين الأول/ أكتوبر 2023. ولا تشمل هذه المعطيات الأسلحة التي بحوزة عناصر الأجهزة الأمنية أو الحراس. وخلال الفترة من كانون الثاني/ يناير 2024 إلى آذار/ مارس 2025، بلغ عدد التراخيص الممنوحة 121,732 مقابل 54,984 خلال سنة 2023 (19,822 منها بعد عملية طوفان الأقصى)، في حين بلغ عدد التراخيص 12,907 خلال سنة 2022.[41]

الهجرة اليهودية:

قدِمَ إلى "إسرائيل" خلال سنة 2025، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 20,734 مهاجراً، مقارنةً بـ 31,068 مهاجراً و46,069 مهاجراً في سنتَي 2024 و2023 على التوالي، وهو انخفاض ملحوظ نتيجة معركة طوفان الأقصى، وفقدان المجتمع اليهودي الصهيوني الشعور بالأمن والاستقرار. ومن الجدير بالذكر أنّ هذا الانخفاض سبقه ارتفاع ملحوظ في أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل"، حيث قَدِم إليها 74,807 مهاجرين سنة 2022، وذلك بسبب هجرة اليهود الروس والأوكرانيين نتيجة الحرب الدائرة هناك (انظر جدول 5/4). في المقابل، ذكرت المكتبة الافتراضية اليهودية ووزارة الهجرة أنّ عدد القادمين إلى "إسرائيل" خلال سنة 2025 بلغ 21,900 مهاجر.[42]

وذكرت الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية أنّ عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" منذ إقامتها سنة 1948 بلغ 3.4 مليون،[43] منهم 46.2% وصلوا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1990.[44] وتظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2005–2023، غير أنّها تظلّ معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدّمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتهم على نحو واسع.

وثمّة تكتُّم إسرائيلي شديد على الهجرة العكسيّة اليهوديّة إلى خارج "إسرائيل" إذ تشير الدلائل إلى هجرة نحو 500 ألفٍ في الأشهر الستة الأولى لمعركة طوفان الأقصى، وإلى رغبة أعداد كبيرة من اليهود بالهجرة من "إسرائيل" إذا أتيحت لهم الفرصة لذلك.[45] وبحسب بيانات دائرة الإحصاء الإسرائيلية التي تؤخذ بالكثير من الحذر (نتيجة السياسات الإسرائيلية في إخفاء الأرقام الحقيقية للهجرة العكسية)، فقد غادر "إسرائيل" نحو 83 ألفاً سنة 2024، ونحو 69 ألفاً سنة 2025،[46] وسجّلت الدائرة عجزاً في ميزان الهجرة الإسرائيلي بلغ 50.3 ألفاً سنة 2025.[47]

جدول 5/4: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2025[48]

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005	2014–2010
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129

السنة	2019–2015	2020	2021	2022	2023	2024	2025	المجموع الكلي
العدد	142,640	19,676	25,497	74,807	46,069	31,068	20,734	**1,677,006**

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطوّر أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2024، ما عدا سنة 2025.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2025

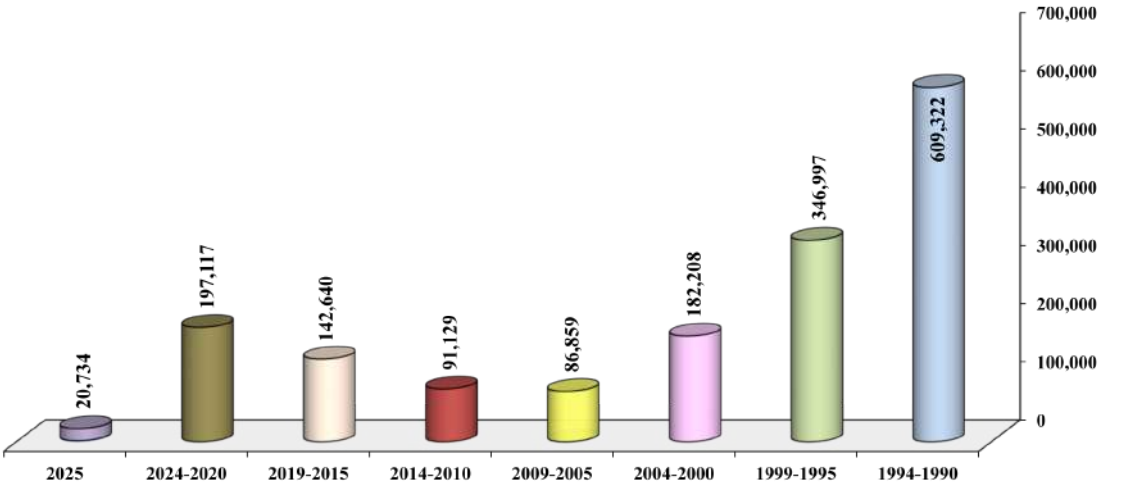

يهود العالم:

يُقدَّر عدد اليهود في العالم بنحو 15.737 مليون نسمة سنة 2024، تعيش غالبيتهم العظمى في الولايات المتحدة و"إسرائيل"، بحسب المتخصص بالشؤون الديموجرافية سرجيو ديلا بيرجولا Sergio DellaPergola. وقد جرى خفض تقدير عدد اليهود عن تقديرات 2022–2023 بسبب اعتماد معايير جديدة لتحديد المقيمين في "إسرائيل" أو الخارج. وفي سنة 2024، كان يُقيم في "إسرائيل" نحو 7.15 مليون بنسبة 45.5%، تليها الولايات المتحدة بنحو 6.3 مليون يهودي (40%)، ثم فرنسا وكندا وبريطانيا وغيرها (انظر جدول 5/5). ويعيش نحو 27 ألف يهودي في بلدان ذات أغلبية مسلمة، حيث يتواجد نحو 15 ألف يهودي في تركيا، و9 آلاف في إيران، ونحو ألفين في المغرب.[49]

وثمّة تباينٌ لدى المصادر اليهودية المتخصّصة في تقدير أعداد اليهود، وهو تباينٌ يرجع أساساً لإشكالية تعريف من هو اليهودي؛ لكنه على كلّ حال لا ينفي ضآلة عدد اليهود على مستوى العالم، وتركُّزهم بنسبة تزيد عن 85% في بلدَيْن اثنَيْن، ونسبة النمو البطيئة بشكل عام لأعدادهم؛ كما يؤكّد حالة "الذوبان" في المجتمعات الأخرى، وانعكاس مشاكل العولمة وتحدياتها عليهم.

جدول 5/5: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2024[50]

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	الأرجنتين	ألمانيا	روسيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	7,153	6,300	439	400	313	170	125	123	117	596.8	**15,736.8**
النسبة (%)	45.5	40	2.8	2.5	2	1.1	0.8	0.8	0.7	3.8	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2024 (%)

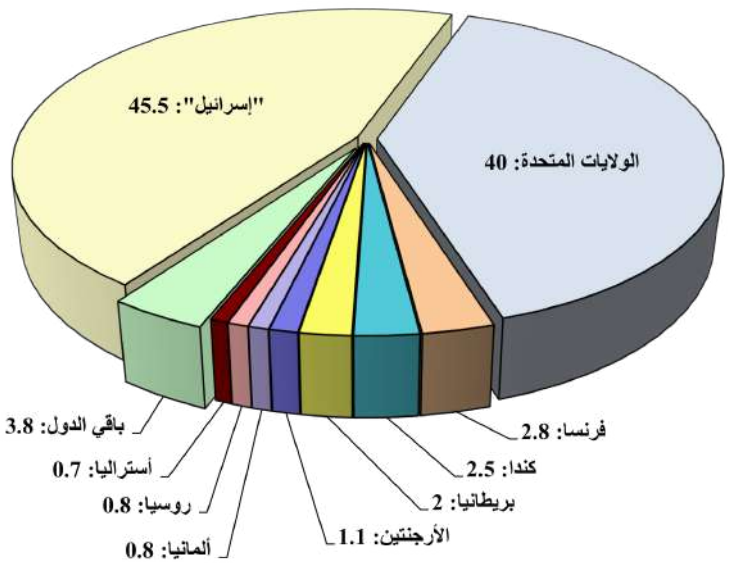

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدّمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية بدول الشرق الأوسط. وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي، كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية، ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية. غير أنّ معركة طوفان الأقصى انعكست بشكل سلبي على الاقتصاد الإسرائيلي، وأفقدته حالة الاستقرار والأمان، مما أدّى إلى تباطؤ في نمو الناتج المحلي، وارتفاع الدّين العام، واتساع العجز، نتيجة زيادة النفقات العسكرية والأمنية وتكاليف الحرب.

وقد انعكست تداعيات طوفان الأقصى على النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، مما أدى إلى إغلاق واسع للشركات، ونزوحٍ استثماري، وتعطّلٍ للقطاعات الحيوية، ولا سيّما السياحة

والنقل البحري. فوفق تقرير لموقع "وصلة للاقتصاد والأعمال" الإسرائيلي، بالاستناد إلى بيانات حكومية، تمّ إغلاق نحو 60 ألف شركة ومشروع صغير ومتوسط سنة 2024، بزيادة 50% مقارنة بالسنوات السابقة.[51] كما نشرت صحيفة كالكاليست Calcalist في أيلول/سبتمبر 2024 تقريراً عن نقل مستثمرين كبار مبالغ ضخمة بقيمة 40 مليار دولار خارج "إسرائيل" منذ 7 أكتوبر 2023.[52] وكان من أبرز الصناديق التي سحبت استثماراتها من "إسرائيل" صندوق الثروة السيادي النرويجي Norway Wealth Fund، وصندوق التقاعد الدانماركي Danish Teachers' Pension Fund، وصندوق الاستثمار الاستراتيجي الإيرلندي Ireland Strategic Investment Fund (ISIF)، بالإضافة إلى سحب العديد من الدول استثماراتها، أبرزها تركيا وإسبانيا وهولندا وإيرلندا... وغيرها.[53]

وسجّلت السياحة الوافدة تراجعاً يفوق 70% سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، وأكثر من 80–90% مقارنة بسنة 2019، التي تُعدّ سنة الذروة بالنسبة للسياحة في "إسرائيل". كما أشارت معطيات رسمية صادرة عن جمعية الفنادق بـ"إسرائيل" إلى انخفاض عدد الزوار بنسبة 58.5% مقارنة بسنة 2023.[54] وفي السياق اللوجستي، تضرّر ميناء إيلات بشدة نتيجة حصار البحر الأحمر؛ إذ هبطت إيراداته السنوية من 240 مليون شيكل (نحو 76 مليون دولار) سنة 2023 إلى ما يقارب الصفر سنة 2025، بحسب صحيفة يديعوت أحرونوت.[55]

الناتج المحلي الإجمالي:

ثمّة إشكالية في التعامل مع الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية تجاه الأداء الاقتصادي؛ إذ تعكس أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أداء إيجابياً فيما يتعلّق بالناتج المحلي الإجمالي، وكأن دولة الاحتلال تعيش أوضاع مستقرة صاعدة، ولا تعكس ما تشير إليه عشرات التقارير الإسرائيلية من نفقات ضخمة على الحرب، وتعطّل في السياحة والعديد من النشاطات الاقتصادية، وهروب الاستثمارات. كما أنّ ثمّة تناقضاً بين أرقام دائرة الإحصاء المركزية وبين "بنك إسرائيل"، فبينما يذكر "بنك إسرائيل" أنّ الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة 0.9% في سنة 2023، وبنسبة 1.8% في سنة 2024، فإنّ دائرة الإحصاء تشير إلى نمو مقداره 6.7% سنة 2023، و6.6% سنة 2024. وبالتالي فإننا نضع الأرقام الإسرائيلية من باب الأمانة العلمية، مع ضرورة التنبيه لأخذها بالكثير من التحفّظ.

وبحسب المعطيات المتاحة، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، وفق تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، في سنة 2025 ما مجموعه 2,111 مليار شيكل (نحو 611 مليار دولار)، مقارنة بـ 2,006 مليار شيكل (نحو 542 مليار دولار) سنة 2024، و1,883 مليار شيكل

(نحو 510 مليارات دولار) سنة 2023. ووفق هذه التقديرات، فإنّ الناتج المحلي سجّل نمواً بالعملة المحلية بلغ 5.2% لسنة 2025، و6.6% لسنة 2024، و6.7% لسنة 2023. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أنَّ الناتج سجل نمواً بنسبة 12.7% سنة 2025، وبنسبة 6.3% سنة 2024، بينما انخفض بنسبة 2.9% سنة 2023 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 5/6).

جدول 5/6: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015 و2020–2025 بالأسعار الجارية[56]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2015	1,177,086	303,068	3.8839
2020	1,414,517	411,592	3.4367
2021	1,581,943	489,872	3.2293
2022	1,764,332	525,458	3.3577
2023	1,882,809	510,288	3.6897
2024	2,006,304	542,391	3.699
2025	2,111,333	611,467	3.4529

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015 و2020–2025 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

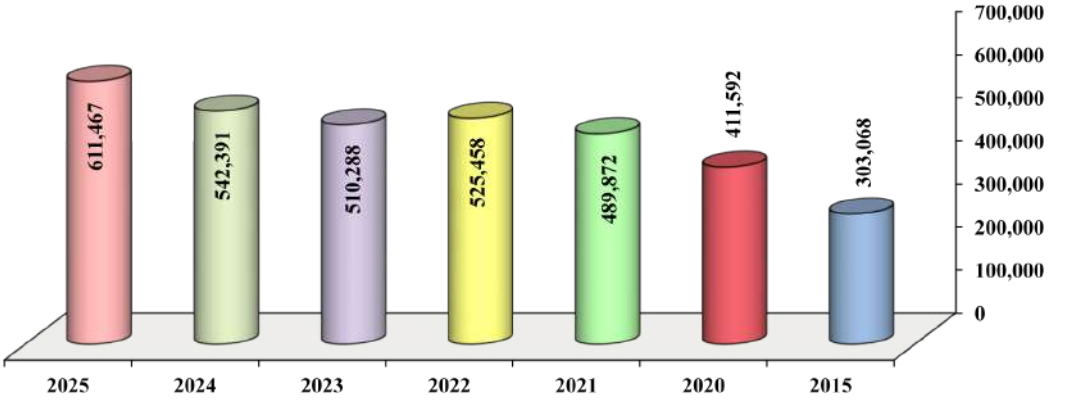

معدل دخل الفرد:

تشير الإحصائيات إلى أنّ معدل دخل الفرد الإسرائيلي سنة 2025 بلغ 208,904 شيكل (نحو 61 ألف دولار)، مقارنة بـ 201,200 شيكل (نحو 54 ألف دولار) سنة 2024، و191,241 شيكل (نحو 52 ألف دولار) سنة 2023. ووفق هذه المعطيات، سجَّل معدل دخل الفرد نمواً بالعملة المحلية بلغ 3.8% في سنة 2025، و5.2% في سنة 2024، و4.7% في سنة 2023. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أنّ هذه النسبة سجّلت ارتفاعاً مقداره 11.2% سنة 2025، وارتفاعاً بنسبة 4.9% سنة 2024، فيما سجّلت انخفاضاً بنسبة 4.8% سنة 2023 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك، لا بدّ من توخّي الحذر عند استخلاص استنتاجات دقيقة، وعدم الاعتماد على العملة المحليّة في القياس دون مراعاة أثر تقلّبات سعر الصرف مقابل الدولار بعين الاعتبار (انظر جدول 5/7).

جدول 5/7: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015 و2020–2025 بالأسعار الجارية[57]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2015	137,948	35,518
2020	151,689	44,138
2021	166,895	51,681
2022	182,743	54,425
2023	191,241	51,831
2024	201,200	54,393
2025	208,904	60,501

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015 و2020–2025 بالأسعار الجارية (بالدولار)

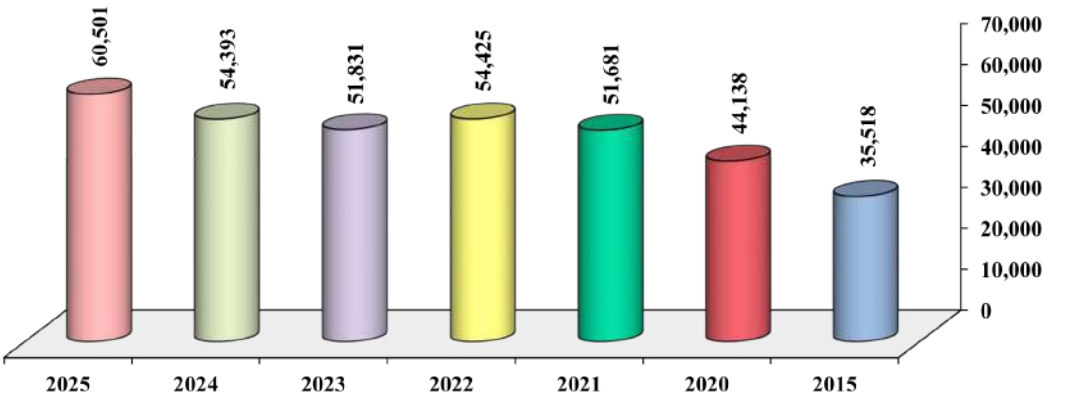

مؤشرات الفقر:

نشر تقرير الفقر السنوي 2025 الصادر عن منظمة "لاتيت Latet" الإسرائيلية أنّ مؤسسة التأمين الوطني حدّدت خطّ الفقر بـ 1,293 دولاراً شهرياً للفرد، وقدّر أنّ هناك نحو 870 ألف أسرة (26.9%) في "إسرائيل" تعيش في حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد، بزيادة قدرها 27.5% مقارنة بسنة 2024. وأضاف التقرير أنّ 91.1% من متلقّي المساعدات من المسنّين لا يستطيعون تحمّل تكاليف الرعاية التي يحتاجونها، وأنّ 41% من الأسر المستفيدة من المساعدات اضطرّ طفل واحد من أبنائها على الأقلّ إلى دخول سوق العمل، فيما بدأ 24.3% من المستفيدين من المساعدات بطلب المساعدة الغذائية بعد عملية طوفان الأقصى.[58]

أما تقرير الفقر السنوي، الذي صدر عن مؤسسة التأمين الوطني في كانون الثاني/ يناير 2026، فقد حدّد خط الفقر بـ 3,547 شيكل (نحو 1,130 دولار) لسنة 2024، وأشار إلى أنّ نحو مليونَي فرد يعيشون تحت خط الفقر في "إسرائيل"، من بينهم نحو 880 ألف طفل ونحو 159 ألف مُسنّ؛ بنسبة فقر 20.7% بين الأفراد و20% بين الأسر. وأضاف التقرير إلى أنّ نسبة الفقر بين العرب كانت 37.6%، وبين اليهود غير الحريديم 32.8%.[59]

موازنة الحكومة الإسرائيلية:

تُظهر إحصائيات وزارة المالية الإسرائيلية إلى أنّ الموازنة الأصلية للمصروفات لسنة 2025 بلغت نحو 179.3 مليار دولار، غير أنّ الإنفاق التراكمي لتلك السنة بلغ نحو 188.4 مليار دولار، وبلغت الموازنة المعدّلة والمحدّثة لسنة 2025 نحو 197.6 مليار دولار. أما بالنسبة لسنة 2024، فقد بلغ الإنفاق التراكمي 167.9 مليار دولار، بينما بلغت الموازنة المعدّلة والمحدّثة 176.2 مليار دولار.[60]

كما أظهرت أرقام وزارة المالية أنّ نفقات وزارة "الدفاع" بلغت نحو 47.9 مليار دولار سنة 2025، ونحو 45.6 مليار دولار سنة 2024، بزيادة بلغت 23 مليار دولار عن مجمل موازنة وزارة "الدفاع" التي كانت مُقرّة لتلك السنة، بسبب معركة طوفان الأقصى والعدوان على قطاع غزة.[61]

في المقابل، بلغت مجمل الإيرادات والنفقات التراكميّة لسنة 2025 نحو 159.8 مليار دولار، مقارنة بـ 131.1 مليار دولار سنة 2024 (انظر جدول 5/8). وأظهرت أرقام الوزارة أنّ جانباً كبيراً من الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل؛ حيث بلغت نحو 87.7 مليار دولار سنة 2025 ونحو 69 مليار دولار سنة 2024 من مجمل الإيرادات التراكميّة.[62]

جدول 5/8: الإيرادات والنفقات العامة للحكومة الإسرائيلية 2023–2025، بحسب وزارة المالية (بالمليون دولار)[63]

	2023		2024		2025	
	الموازنة الأصلية	الإيرادات والنفقات التراكمية	الموازنة الأصلية	الإيرادات والنفقات التراكمية	الموازنة الأصلية	الإيرادات والنفقات التراكمية
مجموع الإيرادات الكلي*	126,616	118,871	134,664	131,109	149,752	159,831
مجموع النفقات الكلي**	131,192	139,869	138,686	167,924	179,259	188,387
نسبة العجز (التراكمي) (%)	17.7–		28.1–		17.9–	

* إجمالي الإيرادات باستثناء تحصيل أصل القروض.

** إجمالي النفقات باستثناء الإقراض/ القروض الممنوحة.

من جهة أخرى، تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أنّ الموازنة المعتمدة للمصروفات لسنة 2024 بلغت 736.342 مليار شيكل (نحو 199.1 مليار دولار)؛ وكان الأداء الحقيقي للمصروفات Budget Performance قد بلغ نحو 706.2 مليار شيكل (191.4 مليار دولار) في سنة 2023.[64]

وتتوزّع الميزانية على ثلاثة محاور، أولها الميزانية الاعتيادية Ordinary Budget وتشمل مصاريف الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزارات...، والثانية تشمل ميزانية التطوير وسداد الديون، والثالثة تشمل ميزانية المشاريع. ويلاحظ من أداء الميزانية لسنة 2023 أنّ الميزانية الاعتيادية حازت على 497.731 مليار شيكل (نحو 134.9 مليار دولار)، من ضمنها 100.773 مليار شيكل (نحو 27.3 مليار دولار) صُرِفَت على الجيش، و23.705 مليار شيكل (نحو 6.4 مليارات دولار) صُرفت على الأمن العام، و98.295 مليار شيكل (نحو 26.6 مليار دولار) صُرفت على التعليم، و77.754 مليار شيكل (نحو 21.1 مليار دولار) صُرفت على الشؤون الاجتماعية، و55.397 مليار شيكل (نحو 15 مليار دولار) صُرِفَت على الصحة. كما يُلاحظ أنّ سداد الديون قد اقتطع جزءاً لا بأس به من المجموع الكلي للمصروفات، حيث بلغت 105.471 مليار شيكل (نحو 28.6 مليار دولار) سنة 2023 مقارنة بـ 126.565 مليار شيكل (نحو 37.69 مليار دولار) سنة 2022.[65]

وفي المقابل، فإنّ مجمل الإيرادات الفعليّة في سنة 2023 كانت 711.879 مليار شيكل (نحو 192.9 مليار دولار) مقارنة بـ 655.07 مليار شيكل (نحو 195.1 مليار دولار) سنة 2022. ومن الواضح أنّ جانباً كبيراً من هذه الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل (التي بلغت

207.2 مليار شيكل أي نحو 56.2 مليار دولار)، ومن ضريبة القيمة المضافة (التي بلغت نحو 121.03 مليار شيكل أي نحو 32.8 مليار دولار)، كما في ميزانية سنة 2023.[66]

ويجب الانتباه إلى أنّه قد يحدث بعض التعارض والإرباك لدى الباحثين بحسب الإحصائيات والأرقام التي تصدرها جهات رسمية إسرائيلية، دون تحديد دقيق للمصطلح، إن كان المقصود الميزانية الكلية العامة Grand Total أم الميزانية الاعتيادية؛ وإن كان المقصود الميزانية التي أقرّتها الحكومة، أم التي أقرّها الكنيست، أم الميزانية الفعلية المحدَّثة للإيرادات والمصروفات بعد الانتهاء من السنة المالية.

ووفق "بنك إسرائيل" فقد ارتفعت نسبة الدَّين العام إلى 68% من الناتج المحلي مقارنة بـ 62% نهاية سنة 2023. كما ازدادت النفقات الحكومية العسكرية والأمنية والاحتياجات المدنية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تعديل ميزانية سنة 2024 ثلاث مرات خلال العام، وتمّ تمويل الزيادة في النفقات بشكل أساسي من خلال زيادة العجز الذي بلغ 6.8% من الناتج المحلي سنة 2024.[67]

وبحسب وزارة المالية الإسرائيلية، فقد تمّ تسجيل عجز في الميزانية العامة بنسبة 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2025، مع ارتفاع الإيرادات بنسبة 13.8%.[68] وبحسب تقرير "حال الأمة 2025" الصادر عن مركز "تاوب لدراسات السياسة الاجتماعية في إسرائيل"، فقد بلغت نسبة الدَّين العام 70% من الناتج المحلي، وذلك بسبب القفزة الكبيرة في الإنفاق العسكري خلال الحرب.[69] وبلغت نفقات الحرب على قطاع غزة 91 مليار شيكل (28.9 مليار دولار) سنة 2025، باستثناء التعويضات. ومنذ 7 أكتوبر 2023، وصلت نفقات الحرب إلى 232.4 مليار شيكل (73.8 مليار دولار)، إضافة إلى 33 مليار شيكل (10.5 مليار دولار) تعويضات للقتلى الإسرائيليين نتيجة هجوم 7 أكتوبر، بحسب وزارة المالية الإسرائيلية؛ بينما قدَّر "بنك إسرائيل" الكلفة الإجمالية للحرب بنحو 100 مليار دولار.[70]

من جهة أخرى، حذَّر محافظ "بنك إسرائيل" أمير يارون Amir Yaron في شهادته أمام لجنة المالية في الكنيست بداية سنة 2026، من مخاطر ماليّة مباشرة إذا تبنّى الكنيست مقترح رئيس الحكومة بإضافة نحو 100 مليار دولار إلى ميزانية الأمن خلال العقد المقبل، لأنّه سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الدَّين من الناتج المحلي إلى 80%.[71]

ومن المتوقّع أن تبلغ الميزانية العامة لسنة 2026 نحو 662 مليار شيكل (206 مليار دولار)، وأن يكون سقف العجز 3.9% من الناتج المحلي، مع ارتفاع ملحوظ في موازنة الدفاع ليبلغ 112 مليار شيكل (35 مليار دولار)، بزيادة 47 مليار شيكل (15 مليار دولار) عن ميزانية سنة 2023 قبل اندلاع الحرب على غزة.[72]

الصادرات والواردات:

بلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة 2025 ما مجموعه 58.8 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 60.3 مليار دولار سنة 2024، و63.3 مليار دولار سنة 2023؛ وبذلك تكون الصادرات قد انخفضت بنسبة 2.3% سنة 2025، وبنسبة 4.9% سنة 2024. أما الواردات لسنة 2025، فبلغت ما مجموعه 95.5 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 91.87 مليار دولار سنة 2024، و91.89 مليار دولار سنة 2023؛ وبذلك تكون الواردات قد ارتفعت بنسبة 3.96% سنة 2025، بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة 0.03% سنة 2024 (انظر جدول 5/9). مع العلم أنّ هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً، وأنّ النسب مُحتسبة على أساس الدولار، وليس على أساس الشيكل.

جدول 5/9: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2022–2025 بالأسعار الجارية[73]

		الصادرات	الواردات	نسبة الفائض/ العجز (%)
2022	مليون شيكل	243,749.8	361,801.4	48.4–
	مليون دولار	72,565.1	107,755.6	
2023	مليون شيكل	233,296.1	338,155.2	45.1–
	مليون دولار	63,346.7	91,889.9	
2024	مليون شيكل	222,829.3	339,585.5	52.5–
	مليون دولار	60,256.2	91,865.5	
2025	مليون شيكل	202,885	329,123.6	62.3–
	مليون دولار	58,842	95,500.5	

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2022–2025 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

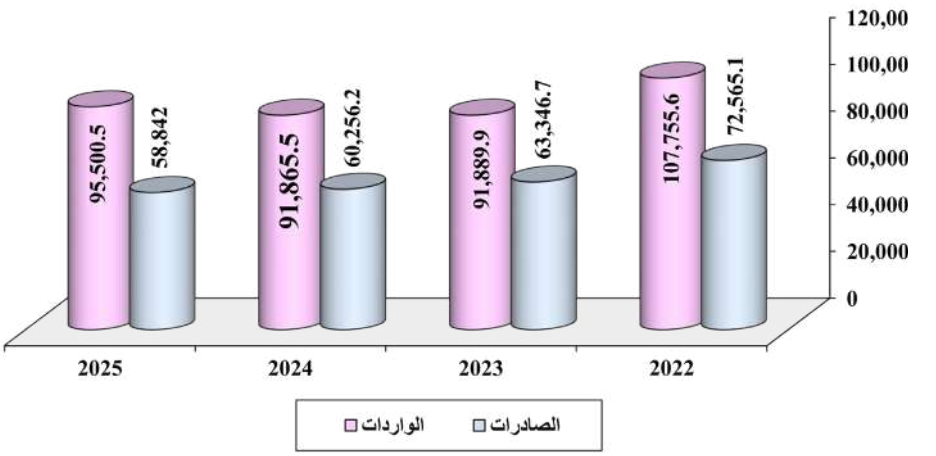

وما تزال الولايات المتحدة تتمتّع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2025 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 16.15 مليار دولار، أي ما يُمثّل 27.4% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 17.12 مليار دولار في سنة 2024 (28.4% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت نحو 9.5 مليارات دولار سنة 2025، أي ما يُمثّل 9.98% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 9.2 مليارات دولار في سنة 2024، أي ما يُمثّل 10% من مجمل الواردات الإسرائيلية. وتُعوِّض "إسرائيل" بعضاً من عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 6.6 مليارات دولار سنة 2025 و7.9 مليارات دولار سنة 2024، مع الولايات المتحدة، وهو ما يُعدُّ دعماً مهماً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 5/10).

واحتلّت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 2.81 مليار دولار سنة 2025 و2.83 مليار دولار سنة 2024، وبلغت الواردات الإسرائيلية منها 14.7 مليار دولار سنة 2025، ونحو 13.5 مليار دولار سنة 2024. واحتلّت ألمانيا المركز الثالث، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 9.5 مليارات دولار سنة 2025، بعد أن كان 8.68 مليارات دولار سنة 2024. واحتلّت كلٌّ من هولندا وسويسرا المركزَيْن الرابع والخامس سنة 2025 بتبادل تجاري بلغ نحو 6.8 مليارات دولار و5.9 مليارات دولار على التوالي. وتقدَّمت هونج كونج من المركز الثاني عشر سنة 2023 إلى المركز السادس في سنتَي 2024 و2025 بتبادل تجاري بلغ نحو 5.8 مليارات دولار و5.1 مليارات دولار على التوالي (انظر جدول 5/10).

وتراجعت تركيا من المركز الخامس سنة 2023 إلى المركز الـ 23 ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 935 مليون دولار في سنة 2025، بعد أن كان 6.2 مليارات دولار في سنة 2023، وذلك نتيجة الإجراءات التركية لوقف العلاقات التجارية مع "إسرائيل" بسبب حربها على غزة (انظر جدول 5/10).

وإلى جانب الدول السابقة، فإنّ أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2025 هي الهند (2.45 مليار دولار)، وإيرلندا (1.54 مليار دولار)، وبريطانيا (1.5 مليار دولار)، وفرنسا (1.4 مليار دولار)، وبلجيكا وإيطاليا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2025 فهي إيطاليا (3.8 مليارات دولار)، وبلجيكا (2.98 مليار دولار)، وبريطانيا (2.87 مليار دولار)، وكوريا الجنوبية (2.77 مليار دولار)، وفرنسا (2.58 مليار دولار)، وإيرلندا (2.4 مليار دولار)، والهند (1.84 مليار دولار) (انظر جدول 5/10).

جدول 5/10: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2024–2025 (بالمليون دولار) بالأسعار الجارية[74]

	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2025	2024	2025	2024	2025	2024
1	الولايات المتحدة	25,677.9	26,348.3	16,150.8	17,122.4	9,527.1	9,225.9
2	الصين	17,548.7	16,360.5	2,812.3	2,831.4	14,736.4	13,529.1
3	ألمانيا	9,511.9	8,676.8	3,026.8	2,277.7	6,485.1	6,399.1
4	هولندا	6,824	6,486.8	2,663.9	2,702	4,160.1	3,784.8
5	سويسرا	5,855.2	5,185.5	575.8	612.5	5,279.4	4,573
6	هونج كونج	5,130.5	5,833.5	2,009.3	1,984.7	3,121.2	2,848.8
7	إيطاليا	5,039.3	4,633.3	1,285.5	1,183.6	3,753.8	3,449.7
8	بريطانيا	4,366.7	4,126	1,499.6	1,527.9	2,867.1	2,598.1
9	بلجيكا	4,304	4,767.9	1,328.1	1,484.2	2,975.9	3,283.7
10	الهند	4,290.3	3,901.4	2,454.2	2,211.9	1,836.1	1,689.5
11	إيرلندا	3,976.3	5,472.1	1,539.6	3,242.6	2,436.7	2,229.5
12	فرنسا	3,949.7	4,025.1	1,368.2	1,391	2,581.5	2,634.1
13	كوريا الجنوبية	3,884.4	3,442.2	1,110.7	883.7	2,773.7	2,558.5
14	إسبانيا	3,203.4	3,087.3	1,004.3	941.1	2,199.1	2,146.2
15	تايوان	2,450.2	2,092.7	1,108.6	946.4	1,341.6	1,146.3
16	سنغافورة	2,444.9	2,315	824.7	735.5	1,620.2	1,579.5
17	اليابان	1,902.6	2,060	949.8	863.8	952.8	1,196.2
18	البرازيل	1,581.4	1,602.4	1,261.2	1,147.6	320.2	454.8
19	بولندا	1,298.3	981.3	578.8	371.2	719.5	610.1
20	كندا	1,180.8	993.8	615	554.5	565.8	439.3
23	تركيا	935	2,617.7	10.9	598.6	924.1	2,019.1
	بلدان أخرى	38,987	37,112.1	14,663.9	14,641.9	24,323.1	23,470.2
	المجموع العام	**154,342.5**	**152,121.7**	**58,842**	**60,256.2**	**95,500.5**	**91,865.5**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2025 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

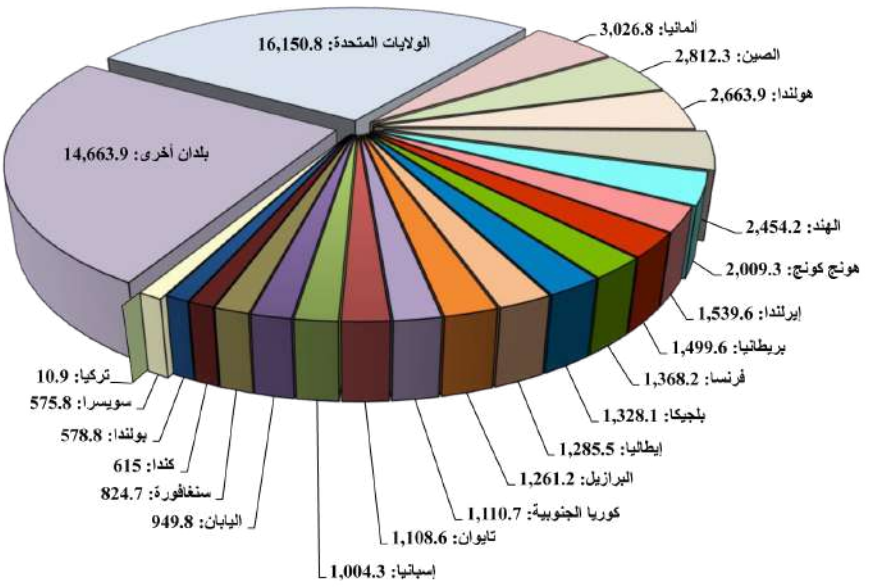

الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2025 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

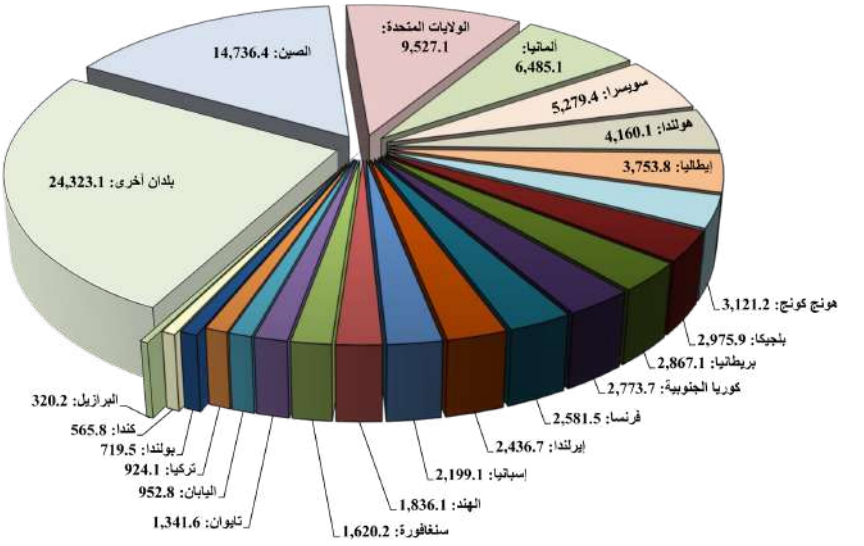

تصدَّرت السلع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتَي 2024 و2025؛ حيث بلغت نسبتها 94.3% و94.5% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس 4.2% سنة 2024 و3.6% سنة 2025، بعد أن كانت النسبة 7.7% سنة 2022، وهو ما يشير إلى أنّ تجارة الماس شَهِدَت تراجعاً ملحوظاً في السنوات الماضية. أما الصادرات الزراعية فبلغت نسبتها نحو 2.3% و2.7% في سنتَي 2024 و2025 على التوالي (انظر جدول 5/11). ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا Technological Intensity، فإنّ صناعات التكنولوجيا المتقدمة "هايتك" "High–Tech" High Technology Industries شكّلت في سنة 2024 ما نسبته 40.8% من مجمل هذه الصادرات، بينما شكَّلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 51.7%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 7.5%.[75]

جدول 5/11: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2022–2025 (بالمليون دولار)[76]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس المصقول والخام	أخرى	صادرات مرتجعة	المجموع
2022	1,091.7	60,592.2	5,149.1	0.4	348.5–	**66,484.8**
2023	1,336.6	55,249.8	2,983.5	0.4	383–	**59,187.3**
2024	1,310.9	53,422.6	2,370.6	0.1	478.5–	**56,625.7**
2025	1,502.2	53,151.3	2,024.7	0.1	452.2–	**56,226.3**

أمّا فيما يتعلّق بالواردات الإسرائيلية، فقد تصدَّرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتَي 2024 و2025، حيث بلغت نسبتها 43.5% و45% على التوالي. وبلغت نسبة واردات الوقود 10.2% و8.3% على التوالي، والسلع الاستهلاكية 27.3% و27.8%، ومواد الاستثمار 15.7% و16.3%، أما واردات الماس فبلغت نسبتها نحو 2.5% و2.1% خلال السنتين المذكورتين على التوالي (انظر جدول 5/12).

جدول 5/12: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2022–2025 (بالمليون دولار)[77]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2022	25,363.7	45,744.1	14,235.3	14,461.5	5,061.8	1,459.6	**106,326**
2023	22,747.4	38,999.8	14,034.1	10,753.1	3,274.2	658.1	**90,466.7**
2024	24,832.1	39,616.1	14,302.3	9,306.7	2,301.8	619.6	**90,978.6**
2025	26,344.3	42,634.4	15,429.9	7,869.9	2,023.8	540.6	**94,842.9**

الدعم الأمريكي:

على الرغم من أنّ "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدّمة، إلّا أنّها ما تزال تتلقّى دعماً أمريكياً سنوياً، وقد شَهِدَ هذا الدعم زيادة بنحو 700 مليون دولار سنوياً منذ سنة 2018، ليرتفع الدعم إلى 3.8 مليارات دولار سنوياً، من بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية.

ومنذ معركة طوفان الأقصى، قدّم الكونجرس Congress مساعدات عسكرية تكميلية طارئة لـ"إسرائيل"، وأقرّ اعتمادات ماليّة تتجاوز المدّة المتفق عليها في مذكرة التفاهم السنوية لبرامج الدفاع الصاروخي. وفي نيسان/ أبريل 2024، أقرّ الكونجرس قانوناً خصّص 3.5 مليارات دولار كمنحة عسكرية، إضافة إلى 5.2 مليارات دولار لبرامج الدفاع الصاروخي، من بينها 1.2 مليار دولار لنظام الليزر الدفاعي "الشعاع الحديدي Iron Beam".[78]

وفي أيار/ مايو 2025، أفادت خدمة أبحاث الكونجرس (سي آر أس) Congressional Research Services (CRS)، أنّه وفقاً لقانون الاعتمادات المستمرة لكامل السنة والتمديدات لسنة 2025 الذي أقرّه الكونجرس، تمّ تخصيص مبلغ قدره 450.3 مليون دولار لبرامج المشتريات الخارجية لـ"إسرائيل" للسنة المالية 2025، بالإضافة إلى تفويض ضمانات القروض حتى سنة 2030، وتفويض السقوف المالية السنوية للإضافات الأمريكية إلى برنامج مخزون الاحتياطي الحربي، بما في ذلك المخزون في "إسرائيل"، حتى السنة المالية 2027 (بمقدار 500 مليون دولار سنوياً)، هذا بالإضافة إلى الدعم العسكري السنوي البالغ 3.3 مليارات دولار.[79]

وفي ربيع 2025، أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية تقريراً عن تخصيص مبلغ 500 مليون دولار لبرامج الدفاع الصاروخي في "إسرائيل"، و47.5 مليون دولار للبرنامج الأمريكي – الإسرائيلي لمكافحة الأنفاق، و55 مليون دولار للبرنامج الأمريكي – الإسرائيلي لمكافحة الأنظمة الجوية غير المأهولة (المسيّرات)، و20 مليون دولار للتعاون في "التقنيات الناشئة".[80]

وبذلك يبلغ ما تلقّته "إسرائيل" من دعم أمريكي خلال الفترة 1949–2025 ما مجموعه 170.79 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المُقدَّم من خدمة أبحاث الكونجرس (سي آر أس).[81]

وبحسب تقديرات جامعة براون Brown University الأمريكية، فقد تلقّت "إسرائيل" دعماً أمريكياً استثنائياً خلال حربها على قطاع غزة (تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – أيلول/ سبتمبر 2025) بلغ نحو 21.7 مليار دولار، بالإضافة إلى دعم تراوح بين 9.65 و12.07 مليار دولار أنفقها الأمريكان لمساعدة "إسرائيل" ضدّ أعدائها في البيئة الإقليمية.[82] وهو ما يشير إلى التحالف

الاستراتيجي بين الطرفَيْن، وأنّ الولايات المتحدة تعدُّ "إسرائيل" حجر الزاوية في سياستها في المنطقة العربية أو "الشرق أوسطية"، وأنّ دعم الولايات المتحدة المالي والعسكري كان حاسماً في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

جدول 5/13: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2025 (بالمليون دولار)[83]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989	2008–1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	29,374.7

الفترة	2018–2009	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	المجموع الكلي
مجموع المساعدات	30,878.2	3,800	3,800	3,800	4,800	3,800	12,500	3,800	**170,792.6**

رابعاً: المؤشرات العسكرية

شكّلت النظرية الأمنية الإسرائيلية منذ تأسيس الكيان إطاراً ناظماً يقوم على ثلاث ركائز أساسيّة: الردع، والإنذار المبكر، والحسم السريع في أرض الخصم، مع تعويض محدوديّة العمق الجغرافي بالتفوّق النوعي والتكنولوجي والدعم الخارجي. غير أنّ الحرب على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 فرضت اختباراً قاسياً لهذه المرتكزات، وكشفت ثغرات في منظومة التقدير الاستخباري، وجاهزية القوات، والتنسيق بين المستويين السياسي والعسكري. وقد انعكست تداعيات الحرب على واقع الجيش الإسرائيلي من حيث إعادة تقييم العقيدة القتالية، وتعزيز القوات البرية والاحتياط، وتوسيع خطط الاستعداد لحرب متعددة الجبهات، إلى جانب موجة استقالات وتغييرات في المناصب العليا داخل المؤسسة العسكرية، أعقبها تعيين قيادات جديدة في إطار إعادة ترتيب هرم القيادة وتحميل المسؤوليات. كما أدّت الحرب إلى ارتفاع غير مسبوق في الموازنة العسكرية، وتسريع برامج التسلّح والتحديث، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي والذخائر الدقيقة وبناء القوة البشرية، ما يعكس مراجعة شاملة لمفهوم الأمن القومي وأدوات تحقيقه.

1.التعيينات والتغييرات الهيكلية:

انعكس إخفاق الجيش الإسرائيلي في التصدّي لعملية طوفان الأقصى، وعدم قدرته على تحقيق الحسم العسكري واحتلال كامل قطاع غزة خلال العدوان الذي تلا العملية، بشكلٍ واضح على سلسلة التعيينات التي شملت مناصب مهمّة في الجيش الإسرائيلي خلال سنتي 2024 و2025.

وبرزت خلافات عميقة بين المؤسَّستين العسكرية والسياسية، تمحورت حول إدارة الحرب على قطاع غزة واستمرارها، بالإضافة إلى تراجع مستوى الثقة المتبادلة بين المؤسَّستَيْن؛ إذ أوصت المؤسسة العسكرية في أكثر من مناسبة بإنهاء الحرب وإنجاز صفقة تبادل، محذّرة من أنّ استمرارها من دون أفق زمني واضح أو مَخرج سياسي من شأنه تقويض ما تحقّق من إنجازات عسكرية. وقد حَظِيَ هذا التوجّه بدعم وزير الدفاع يوآف جالانت، الذي طالب أيضاً بتشكيل لجنة تحقيق رسمية في إخفاقات طوفان الأقصى وبالمضي في تجنيد اليهود الحريديم، وهو ما انتهى بإقالته في 2024/11/5 وتعيين يسرائيل كاتس خلفاً له.[84]

وفي هذا المناخ من الخلافات والتجاذبات السياسية – العسكرية، وفي ظلّ تداعيات إخفاق طوفان الأقصى، أنهى هيرتسي هاليفي Herzi Halevi مهامه رئيساً لهيئة الأركان في 2025/3/6،[85] ليخلفه إيال زامير، في خطوة عُدّت في سياق سعي المستوى السياسي إلى إحكام سيطرته على المؤسسة العسكرية.[86]

أعقب استقالة هاليفي سلسلة استقالات في قيادة الجيش، حيث قدّم قائد الجبهة الجنوبية الجنرال يارون فينكلمان Yaron Finkelman استقالته.[87] وقبل ذلك تمت استقالة أمير برعام Amir Baram نائب رئيس هيئة الأركان.[88]

وشَهِدَ عهد هاليفي سلسلة تغييرات في المناصب العسكرية العليا لأول مرة منذ طوفان الأقصى؛ ففي 2024/3/4، تمّ تعيين قائد جديد للوحدة المتعدّدة المهام Multidimensional unit (Ghost) بدلاً عن روي ليفي Roi Levy الذي قُتِلَ في عملية طوفان الأقصى، وتعيين قادة جدد للواء جولاني Golani Brigade واللواء الجنوبي في فرقة غزة Gaza Division's Southern Brigade (Katif). وضمّت القائمة ثلاثة قادة كبار برتبة عميد، و11 قائداً جديداً برتبة عقيد، بالإضافة إلى 26 آخرين تمّ نقلهم بين الوحدات بالرتبة نفسها.[89]

وفي 2024/5/2، أعلن الجيش تولّي العميد شلومي بيندر Shlomi Binder، رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان Aman) خلفاً لأهارون هاليفا Aharon Haliva، الذي استقال على خلفية إخفاق التصدي لعملية طوفان الأقصى. كما تمّ تعيين العميد آفي بلوط Avi Bluth رئيساً للقيادة الوسطى في الجيش، خلفاً للواء يهودا فوكس Yehuda Fox، وتعيين العميد دان غولدفوس Dan Goldfus قائداً للواء الشمال خلفاً للواء أوري جوردين Uri Gordin.[90]

وفي اليوم التالي لتعيين زامير، أعلن الجيش الإسرائيلي عن عشرات التغييرات والترقيات في قياداته بعد أكثر من ثلاثة أشهر من التجميد، وذلك بناء على أمر من كاتس. وتضمّنت هذه التغييرات تعيين العميد إيهود تسور Ehud Tzur قائداً للقيادة المركزية للقيادات في

قيادة التأهيل والتدريب، وتعيين اللواء تامير يدعاي Tamir Yadai نائباً لرئيس الأركان الإسرائيلي.[91] كما تمّ تعيين إفرات كايكوف Efrat Kaikov قائدة لتشكيل لواء المدفعية 213 213th Artillery Brigade. إضافة إلى ذلك، تمّ تعيين عمري ماشيح Omri Mashiach قائداً للواء الشمالي في فرقة غزة Gaza Division's Northern Brigade (Gefen)، خلفاً للعقيد حاييم كوهين Haim Cohen، الذي استقال بسبب إخفاقات عملية طوفان الأقصى.[92]

وفي 2025/11/23، أقال رئيس الأركان زامير عدداً من رؤساء أجهزة الأمن في قوات الاحتياط بسبب فشلهم في أحداث طوفان الأقصى، وذلك بناءً على توصيات لجنة سامي ترجمان Sammy Turgeman's investigation، التي كان دورها فحص التحقيقات التي أُجريت حول الحرب.[93]

2. القوى البشرية:

يبلغ عديد الجيش الإسرائيلي نحو 635 ألفاً؛ منهم نحو 170 ألفاً في الخدمة الفعلية، و465 ألفاً في الاحتياط، وهو احتياط فعّال يمكن أن ينضم للخدمة والقتال خلال أربعة أيام فقط.

وفي ظلّ حالة الاستنزاف والإنهاك التي يعاني منها الجيش الإسرائيلي نتيجة طول أمد الحرب على قطاع غزة، وتوسّعها إلى ستّ جبهات أخرى، واجه الجيش خلال سنتَي 2024 و2025 معضلتَيْن أساسيّتَيْن. تمثّلت الأولى في النقص الحاد في عديد القوى البشرية، الذي قُدّر بنحو 12 ألف جندي، منهم 9 آلاف مقاتل ونحو 3 آلاف في وظائف مساندة.[94] كما قدَّر الجيش أن يغادر 30% من كبار القادة العسكريين صفوفه خلال سنة 2026، مع توقّع عدم التحاق 30% من جنود الاحتياط والخدمة الدائمة بوحداتهم خلال السنة نفسها، في حين سيخدم جنود الاحتياط ما بين 60 و70 يوماً.[95] إلى جانب ذلك، برز تراجع الرغبة والدافعية لدى الشباب للانخراط في الوحدات القتالية؛ حيث أشارت تقارير إسرائيلية إلى أنّ أكثر من 100 ألف إسرائيلي توقّفوا عن أداء الخدمة الاحتياطية، بعضهم بسبب دوافع "أخلاقية".[96]

وأظهرت استطلاعات داخلية أجراها الجيش خلال سنة 2025، أنّ 63% فقط من الضباط مهتمون بالاستمرار في الخدمة العسكرية، مقارنةً بـ 83% في سنة 2018. أما بين ضباط الصف، فقد بلغت النسبة 37% سنة 2025، مقابل 58% في سنة 2018.[97]

ويعود تراجع الرغبة والدافعية للانخراط في الخدمة العسكرية إلى غياب أفق زمني لإنهاء الحرب، وتنامي الاعتقاد بأنّ استمرارها بات هدفاً بحدّ ذاته للحكومة، دون اعتبار لتداعياتها الجسدية والنفسية والاقتصادية على الجنود.

وفي ظلّ هذه الأزمة في القوى البشرية وانخفاض الدافعية، تتجلّى التداعيات النفسية للحرب بوضوح في معدلات اضطراب ما بعد الصدمة بين جنود الجيش الإسرائيلي، التي زادت بنسبة 40% منذ السابع من أكتوبر 2023، وسط تقديرات رسمية تشير إلى احتمال ارتفاع هذه الزيادة إلى نحو 180% بحلول سنة 2028. وتشير معطيات وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أنّ نحو 60% من بين 22 ألفاً و300 عسكري يخضعون للعلاج من إصابات الحرب يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة.[98] كما تجلّى تأثير هذه الاضطرابات النفسية، التي لازمت العديد من الجنود الذي شاركوا في حرب الإبادة، من خلال تصاعد ظاهرة الانتحار داخل الجيش؛ إذ سُجّل انتحار 21 جندياً في سنة 2024،[99] و22 في سنة 2025، مقارنة بـ 17 حالة في سنة 2023.[100]

أمّا المعضلة الثانية، فتتعلّق بقانون تجنيد اليهود الحريديم، الذي أصبح إحدى القضايا الخلافية المركزية في المجتمع الإسرائيلي، ولا سيّما في ظلّ افتقار الجيش إلى ما يُعادل حجم فرقة نظامية كاملة،[101] من بينها نحو 1,300 ضابط برتبة ملازم ونقيب، إضافةً إلى 300 ضابط برتبة رائد.[102] ويكتسب هذا الجدل أهمية إضافية نظراً إلى أنّ الحريديم يُشكّلون نحو 14% من سكان "إسرائيل"، أو نحو 1.3 مليون نسمة، بينهم قرابة 66 ألف رجل في سنّ الخدمة العسكرية يُعفون من التجنيد.[103]

3. خطط وتوجهات عسكرية:

تعكس العقيدة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، التي تشكّلت بعد عملية طوفان الأقصى، تحوّلاً عميقاً في إدراك طبيعة التهديدات المستقبلية وسبل التعامل معها. فبحسب تقرير معهد القدس للاستراتيجية والأمن (The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS، كشفت الحرب الأخيرة محدودية الاعتماد على التفوّق الجوي والاستخباراتي وحده، وأعادت الاعتبار للقوة البرية كعنصر حاسم في الحروب الطويلة والمتعدّدة الجبهات، ما دفع "إسرائيل" إلى التوجّه نحو توسيع الجيش وتعزيز القوات البرية النظامية والاحتياطية. وبالتوازي، تعمل المؤسسة العسكرية على إعادة هيكلة سلاح الجو وتحديث قدراته، بما يضمن حرية العمل في مسارح بعيدة، خصوصاً في مواجهة تهديدات تمتد من غزة إلى لبنان وإيران.[104]

وترتكز العقيدة الجديدة على توظيف التكنولوجيا المتقدّمة والذكاء الاصطناعي لتعزيز التفوّق النوعي والردع. وضمن هذا الإطار، تُرسّخ "إسرائيل" مبدأ الردع المبكر والضرب الاستباقي لمنع تشكّل التهديدات قبل نضوجها، مع الاستمرار في فرض السيطرة الأمنية على الساحات القريبة وتعزيز التنسيق الإقليمي والدولي. وفي المحصلة، تعبّر هذه العقيدة عن قناعة إسرائيلية بضرورة التحرّك السريع والحاسم للحفاظ على تفوّقها الاستراتيجي في السنوات المقبلة.[105]

وفي ضوء استخلاص العبر من عملية طوفان الأقصى والحرب على قطاع غزة، أوصى تقرير معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي بإجراء مراجعة شاملة لمفهوم الأمن القومي والاستعداد العسكري، تشمل تعزيز القوة العسكرية من خلال زيادة الاستثمارات وتجديد جاهزية القوات النظامية والاحتياطية، وإعادة بناء مخزون الذخيرة والتدريب، مع منع إغلاق الوحدات البرية دون تقييم استراتيجي. كما دعا التقرير إلى إعادة النظر في العقيدة القتالية، والتخلّي عن الاعتماد المفرط على "بدائل النصر الحاسم"، مع التركيز على الحسم العسكري عند الضرورة وإعادة دمج المناورة البرية. وعلى صعيد الدفاع والإنذار المبكر، أوصى التقرير بوضع خطط لمواجهة تهديدات واسعة النطاق، وتعزيز تحصين الجبهات الداخلية ومناطق الغلاف، وإعادة التوازن بين الاستخبارات البشرية والتقنية، وإحياء دور الاستخبارات مفتوحة المصدر، إلى جانب تقييم الردع من منظور العدو، لا من المنظور الإسرائيلي فقط.[106]

وفي أعقاب انتهاء خطة "تنوفاه Tnufa"، كشف إيال زامير، في 2026/1/12، عن خطة جديدة متعدّدة السنوات أُطلق عليها اسم "حوشن Hoshen"، والذي يعني بالعبرية (صدرية الكاهن)، وتغطي الفترة من سنة 2026 إلى سنة 2030، وتمّ رصد ما قيمته 350 مليار شيكل (قرابة 111 مليار دولار) لإنجازها. ويكمن جوهر الخطة، التي تتكوّن من 12 مساراً أساسياً، في جاهزية الجيش الإسرائيلي لحرب مفاجئة، إذ تشمل تحصين الحدود في ضوء دروس السابع من أكتوبر 2023، لمنع أي هجوم مفاجئ آخر. ووجّه زامير إلى العمل على مسارَيْن متوازيَيْن خلال سنة 2026 ضمن إطار الخطة: الأول هو الاستخدام العملياتي للقوة عبر جميع الجبهات، والثاني هو عملية شاملة لبناء القوة العسكرية.[107]

4. المناورات العسكرية:

أظهرت المناورات العسكرية الإسرائيلية خلال سنتَي 2024 و2025 تحوّلاً بنيوياً في طبيعتها وأهدافها، إذ لم تعد تُفهم بوصفها تدريبات روتينية، بل كجزء من إعادة صياغة العقيدة العسكرية الإسرائيلية في أعقاب الانتكاسة الأمنية في السابع من أكتوبر 2023، وفي ظلّ تصاعد احتمالات المواجهة الإقليمية، ولا سيّما على الجبهة الشمالية. وعكست هذه المناورات استعداداً عمليّاً لحرب متعدّدة الجبهات.

ففي سنة 2024، تصاعدت وتيرة المناورات العسكرية الإسرائيلية على الجبهة الشمالية مع لبنان، حيث حاكت غالبيتها سيناريوهات هجوم واسع على الأراضي اللبنانية، بالتوازي مع رفع مستوى الجاهزية في الجبهة الداخلية. وركّزت هذه التدريبات ميدانياً على النطاق الجغرافي

المحاذي لمرتفعات الجولان السورية، انطلاقاً من تقديرات الجيش الإسرائيلي بتمركز قوات "الرضوان" التابعة لحزب الله بالقرب من تلك المنطقة. كما شمل ميدان التدريبات تضاريس تتشابه إلى حدّ كبير مع طبيعة الأرض في جنوب لبنان.[108]

وفي 2024/9/10، أشار وزير الدفاع يوآف جالانت، إلى نقل "مركز الثقل نحو الشمال عشية استكمال المهام في الجنوب (قطاع غزة)".[109] وقد أعقبت هذه الفترة من المناورات شنّ عدوان واسع على لبنان، حمل اسم "سهام الشمال"، خلال الفترة 2024/9/23–2024/11/27.[110]

أمّا في سنة 2025، فقد عكست انتقال الجيش من مرحلة استخلاص الدروس بعد السابع من أكتوبر 2023 إلى مرحلة اختبار الجاهزية الشاملة لحرب إقليمية متعدّدة الجبهات. ولم تعد هذه المناورات محصورة في نطاق تدريبي تقني، بل باتت أداة لإعادة ضبط المفهوم العملياتي والعقيدة الأمنية الإسرائيلية.

وتمثّلت أبرز سمات هذه المناورات في توسيع النطاق الجغرافي، إذ نُفِّذت تدريبات متزامنة في البحر المتوسط، والجولان السوري المحتل، والبحر الأحمر، والضفة الغربية، والمناطق الحدودية مع لبنان، وشمال إفريقيا. ويبرز في هذا السياق التمرين الجوي المشترك مع الولايات المتحدة فوق البحر المتوسط بمشاركة مقاتلات متطوّرة، في رسالة ردعيّة مباشرة لإيران تؤكّد عمق التحالف العسكري بين الطرفين.[111] كما برز خلال هذه السنة مشاركة الجيش الإسرائيلي في مناورات "الأسد الإفريقي African Lion" في المغرب.[112]

وفي سياق رفع جاهزية الجيش، اتّسمت مناورات 2025 بارتفاع مستوى الواقعية العملياتية، خصوصاً على الجبهة الشمالية.[113] وتكرّس هذا الاتجاه مع إنشاء موقع تدريب "لبنان الصغير" شمالي الجولان، لمحاكاة القتال الحضري في بلدات جنوب لبنان، استعداداً لاحتمال مواجهة مباشرة مع حزب الله.[114]

في ظلّ التصعيد الإسرائيلي على الجبهة الشمالية وتهديداته المستمرة لحزب الله ولإيران، يُرجَّح أن ينتقل الجيش الإسرائيلي في سنة 2026 من اختبار الجاهزية إلى التفعيل الانتقائي للقوة عبر عمليات محدودة عالية الكثافة، أو إدارة تصعيد "مُحكَم" أو واسع لإعادة ترسيم قواعد الاشتباك ضمن مقاربة الحرب متعدّدة الجبهات، بالتوازي مع تكثيف المناورات الإقليمية والدولية.

5. التسلّح وتجارة الأسلحة:

سجّلت صادرات الأسلحة الإسرائيلية رقماً قياسياً خلال سنة 2024، كما ارتفعت حصّة الدول العربية الخليجية المُطبّعة منها، على الرغم من العدوان المستمر على قطاع غزة.

وقالت وزارة الدفاع الإسرائيلية إنّ صادرات الدفاع بلغت نحو 14.8 مليار دولار سنة 2024، مقارنة بـ 13 مليار دولار في سنة 2023. وأعلنت الوزارة أنّ "إسرائيل" سجَّلت رابع سنة على التوالي من الأرقام القياسية في مجال اتفاقيات الدفاع، مشيرةً إلى أنّ 56.8% من الصفقات الموقَّعة كانت كبيرة، تزيد قيمة كلّ منها عن 100 مليون دولار.[115]

ووفق معطيات "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)"، حافظت "إسرائيل" على مكانتها كثامن أكبر مُصدِّر للأسلحة في العالم، وباعت 3.1% من إجمالي مبيعات السلاح في العالم خلال الفترة 2020–2024.[116]

وعلى الرغم من دعوات المقاطعة والعزلة الدولية التي أطلقتها العديد من دول العالم، استمر استيراد الأسلحة الإسرائيلية من قِبل العديد من الدول؛ إذ استحوذت الدول الأوروبية على 54% من هذه الصادرات سنة 2024، مقارنة بنسبة 35% في سنة 2023، تلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 23%. وقالت وزارة الدفاع إنّ مبيعات الأسلحة إلى الدول المنضوية ضمن إطار "اتفاقات أبراهام"، أي الإمارات والبحرين والمغرب، ارتفعت من 3% في سنة 2023 إلى 12% في سنة 2024، أما أمريكا الشمالية فبلغت 9%، بينما بلغت 1% لكلّ من أمريكا اللاتينية وإفريقيا.[117]

أمّا عن أنواع الأسلحة المصدّرة، فقد أفاد بيان وزارة الدفاع بأنّ الطلب على الصواريخ والقذائف وأنظمة الدفاع الجوي "بلغ مرحلة جديدة مهمة"، حيث شكّلت هذه الأنظمة نحو 48% من إجمالي الصادرات، مقارنةً بـ 36% في سنة 2023. كما شَهِدَت صادرات أنظمة الأقمار الصناعية والفضاء نمواً ملحوظاً، إذ شكّلت، بحسب البيان، 8% من الصفقات سنة 2024، مقارنةً بـ 2% في سنة 2023.[118]

وفي ما يتعلّق باستيراد الأسلحة، تُعدّ "إسرائيل" سادس أكبر مستورد للأسلحة في الشرق الأوسط، والخامسة عشرة عالمياً. وفي الفترة 2015–2024، ظلّت وارداتها السنوية مستقرّة ومتقاربة إلى حدٍّ كبير. وكانت الولايات المتحدة أكبر مورّد لها خلال الفترة 2020–2024 بنسبة 66%، تلتها ألمانيا بنسبة 33%، بحسب معهد ستوكهولم.[119]

وعلى الرغم من استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرّ تدفّق الذخيرة والعتاد العسكري إلى "إسرائيل"، حيث أعلنت وزارة الدفاع، في 2025/11/19، أنّ "إسرائيل" تلقّت منذ بداية الحرب 120 ألف طن من العتاد العسكري والذخيرة والأسلحة والعتاد الواقي، نُقلت عبر 1,000 طائرة ونحو 250 سفينة.[120]

وفي هذا السياق، استمرت العديد من الدول في إرسال شحنات الأسلحة إلى "إسرائيل" بالرغم من ادّعاء بعضها بوقف الصادرات ردّاً على استمرار حرب الإبادة في غزة، وبسبب مطالبات مواطني هذه الدول. وعلى الرغم من ذلك تحاول "إسرائيل" تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج؛ إذ أعلن نتنياهو في 2025/12/24، أنّ "إسرائيل" ستُنفق 110 مليارات دولار (350 مليار شيكل) على تطوير صناعة الأسلحة خلال عشر سنوات.[121]

وكشفت صحيفة بوبليكو Publico الإسبانية أنّ عدّة دول أوروبية واصلت إبرام صفقات أسلحة مع "إسرائيل" خلال سنة 2024. وبحسب معطيات مستمدّة من التقارير السنوية المقدّمة إلى "معاهدة تجارة الأسلحة (تي سي أي) (Treaty on Conventional Arms (TCA"، وهي اتفاقية دولية تحظر تزويد الأنظمة المتورّطة في جرائم ضدّ الإنسانية بالسلاح، فإنّ خمس حكومات أوروبية على الأقل، وهي جمهورية التشيك، وصربيا، وبولندا، واليونان، وهولندا، صدّقت سنة 2024 على صفقات تسليح مع "إسرائيل".[122]

وخلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2025، صدّرت صربيا ذخيرة إلى "إسرائيل" بقيمة 55.5 مليون يورو (نحو 61 مليون دولار)، وفقاً لبيانات الجمارك الواردة من موقع يجمع معلومات الأعمال في صربيا. وهذا الرقم يفوق قيمة الصادرات العسكرية إلى "إسرائيل" خلال سنة 2024 بأكمله، والتي بلغت بدورها رقماً قياسياً قدره 47.9 مليون يورو (نحو 52 مليون دولار)، بحسب تحقيق مشترك أجرته شبكة بلقان للتحقيقات الصحفية Balkan Investigative Reporting Network (BIRN) وصحيفة هآرتس.[123]

في المقابل، مُنيت الصناعات العسكرية الإسرائيلية بخسائر تُقدَّر بمليارات الدولارات خلال الفترة 2024–2025، بسبب إلغاء أو تأجيل صفقات سلاح ومعدات عسكرية، كان أبرزها صفقات سلاح مع إسبانيا تجاوزت 1.3 مليار دولار، وذلك في سياق حملات المقاطعة.[124]

6. الموازنة العسكرية:

بلغت الموازنة العسكرية الإسرائيلية 48.93 مليار دولار أمريكي (180.98 مليار شيكل) سنة 2024، وذلك بناء على الصرف الحقيقي للميزانية. وفي المقابل، صوَّت الكنيست الإسرائيلي في 2025/3/25 على مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2025، حيث تمّ رصد 31.8 مليار دولار (109.8 مليار شيكل) لوزارة الدفاع.[125] ومن الجدير بالذكر، أنّه قد يحدث بعض التعارض أو الاختلاف في الإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية، إما بسبب اختلاف سعر صرف العملة أو بسبب الاختلاف بين الموازنة المُقرّة وبين الصرف الفعلي.

وبسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، تحوّلت كلفة الحرب إلى قضية مركزيّة في النقاش العام داخل "إسرائيل" وخارجها، إذ تكشف الأرقام الرسمية عن فجوة واسعة في تقدير حجم الإنفاق وآليات تمويله.

فوفق تقرير لصحيفة كالكليست، نقلاً عن بيانات نشرتها وزارة المالية في 2026/1/13، بلغ إجمالي النفقات المباشرة للحرب منذ اندلاعها في السابع من أكتوبر 2023، نحو 57.922 مليار دولار (200 مليار شيكل)، منها نحو 46.338 مليار دولار (160 مليار شيكل) نفقات دفاعية. ولا تشمل هذه النفقات مخصصات صندوق التعويضات، التي بلغت 7.819 مليار دولار (27.2 مليار شيكل) منذ اندلاع الحرب. وبإضافة مخصصات صندوق التعويضات، تصل نفقات الحرب إلى نحو 65.683 دولار (226.8 مليار شيكل). ومن الجدير بالذكر، أنّ هذه التكاليف لا تشمل التكاليف غير المباشرة، مثل خسائر الإيرادات الضريبية وتراجع الناتج المحلي الإجمالي.[126]

وفي تقرير آخر، وبحسب صحيفة كالكاليست، عرضت جهات رسمية أرقاماً متباينة لكلفة الحرب؛ إذ تحدّث وزير المالية بتسلئيل سموتريتش عن نحو 89.4 مليار دولار (300 مليار شيكل)، أما "بنك إسرائيل" فقدّر التكلفة بنحو 73.6 مليار دولار (247 مليار شيكل).[127]

ويعود هذا التباين إلى اختلاف طرق الحساب، بين من يقتصر على النفقات المباشرة حتى وقف الحرب، وبين من يدرج أيضاً التكاليف المستقبليّة لتعويض الأضرار وإعادة الإعمار وتغطية خسائر الاقتصاد. كما يرتبط الفارق بهوية الجهة المُصدِّرة للتقديرات، سواء كانت وزارة المالية أم البنك المركزي أم مؤسسات دولية مستقلة. وتعكس هذه التباينات الفجوة بين الحسابات الرسمية والسياسات الاقتصادية، وتؤكّد تعقيد إدارة وتمويل الحرب على المستويين المالي والاقتصادي.

وبحسب تقرير "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"، الصادر في نيسان/ أبريل 2025، ارتفع الإنفاق العسكري الإسرائيلي بنسبة 65% في سنة 2024 ليصل إلى 46.5 مليار دولار، بسبب الحرب على قطاع غزة. وأوضح التقرير أنّها أكبر زيادة سنوية منذ حرب سنة 1967، كما ارتفع الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 5.4% في سنة 2023 إلى 8.8% في سنة 2024، ما جعل "إسرائيل" تحمل ثاني أعلى عبء عسكري في العالم بعد أوكرانيا. وعلى مدار العقد المنتهي بنهاية سنة 2024، ارتفع الإنفاق العسكري الإسرائيلي بنسبة 135%، ما رفع ترتيب "إسرائيل" من المرتبة الرابعة عشرة عالمياً من حيث حجم ميزانية الدفاع في سنة 2023 إلى المرتبة الثانية عشرة في سنة 2024، متجاوزة بولندا وإيطاليا.[128]

وفي 2025/9/29، صوّت الكنيست على تخصيص مبلغ إضافي قدره 9.2 مليار دولار (30.8 مليار شيكل) للإنفاق الدفاعي، استجابة للتكاليف العسكرية والمدنية الناتجة عن

الحرب الإسرائيلية على إيران التي استمرت 12 يوماً في حزيران/ يونيو 2025، إلى جانب الحرب المستمرة في غزة.[129] وبذلك، ترتفع موازنة الدفاع المعلنة، مع الزيادات السابقة خلال سنة 2025، إلى أكثر من 41.1 مليار دولار (140 مليار شيكل).[130]

وبحسب صحيفة "ذا ماركر The Marker"، وافقت الحكومة الإسرائيلية على تجاوز الميزانية خمس مرات منذ بدء حرب غزة، ما يعكس إعطاءها الأولوية للإنفاق العسكري على حساب القطاعات المدنية والاجتماعية.[131]

ويُظهر الجدول التالي النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية، وفق أرقام دائرة الإحصاء المركزي، خلال الفترة 2017–2024:

جدول 5/14: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2017–2024 بالأسعار الجارية[132]

السنة	النفقات (بالمليون شيكل)	النفقات (بالمليون دولار)
2017	69,063	19,186
2018	73,316	20,383
2019	74,157	20,805
2020	73,978	21,526
2021	79,657	24,667
2022	83,699	24,927
2023	114,046	30,909
2024	180,977	48,926

النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2017–2024 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

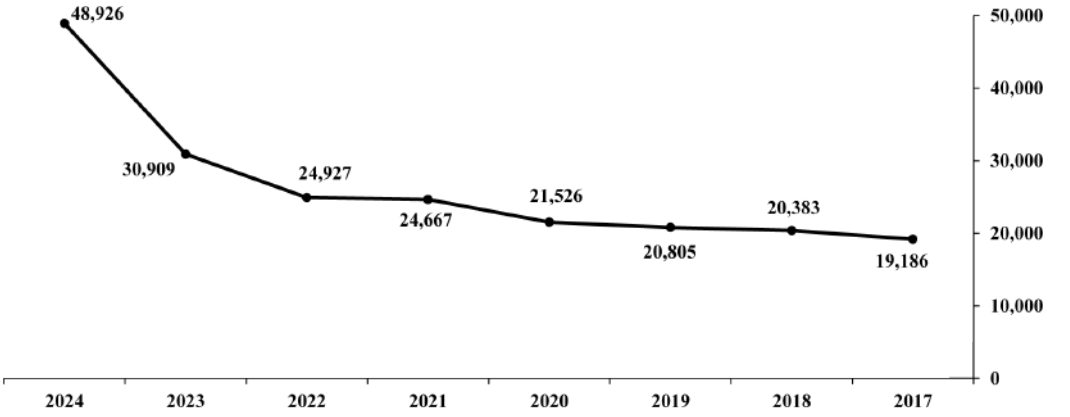

خامساً: التعامل الإسرائيلي مع الوضع الداخلي الفلسطيني

شكّلت حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، عقب عملية طوفان الأقصى، خلال سنتَي 2024 و2025، فرصة لـ"إسرائيل" لتطبيق مخططات كانت قد أعدّتها مسبقاً تجاه القطاع والضفة الغربية؛ فالمزاج الإسرائيلي، المدفوع بروح الانتقام، بات أكثر تقبّلاً لسياسات القتل والتهجير والضم وإعادة هندسة الواقع في القطاع، بالتوازي مع الدفع نحو تكريس السيطرة على الضفة. وفي المقابل، أتاح الصمت والعجز العربي والإسلامي هامشاً أوسع لحكومة الاحتلال.

وفي قطاع غزة، بلورت "إسرائيل" خطة لليوم التالي للحرب تقوم على فرض السيطرة الميدانية والسياسية والأمنية، مع إقصاء السلطة الفلسطينية عن أيّ دور مؤثّر. وتركّزت الخطة على إعادة تشكيل الإدارة المدنية والاقتصادية للقطاع، عبر إنشاء مناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، ونزع سلاح فصائل المقاومة، والتحكّم بحركة السكان والمساعدات، إلى جانب السعي لإيجاد بدائل محليّة منسجمة مع الرؤية الإسرائيلية.

وخلال سنتَي 2024 و2025، صدرت عن كبار المسؤولين الإسرائيليين تصريحات تعكس توجّه تل أبيب بشأن مستقبل قطاع غزة بعد الحرب، حيث رفضوا بشكل قاطع عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع. وقال نتنياهو في 2025/8/9: "سيتم نزع السلاح من غزة، وسيتم إنشاء إدارة مدنية سلميّة، لا تتبع السلطة الفلسطينية".[133] وبالرغم من موافقة تل أبيب على خطة ترامب لوقف الحرب، أكّد وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس رغبته في إقامة مجموعات نواة "ناحال" Nahal nucleus groups لـ"حماية المستوطنات" في شمال غزة، مشدداً على أنّ "إسرائيل" "لن تغادر قطاع غزة أبداً".[134] وأضاف نتنياهو أنّ "مدينة نموذجية" ستُبنى على الجانب الخاضع للسيطرة الإسرائيلية من الخط الأصفر، مع نزع السلاح وإعادة التأهيل، مؤكداً أنّ "القوات العسكرية التي ستدخل غزة في إطار قوة الاستقرار الدولية ستكون فقط تلك المقبولة بالنسبة إلينا".[135]

وتمكنت آلة الحرب الإسرائيلية المدعومة بالأسلحة الأمريكية من تدمير معظم مناطق غزة واحتلال مساحات واسعة، لكنّها فشلت في كسر إرادة الفلسطينيين أو دفع السكان نحو الهجرة، ولم تستطع فرض واقع سياسي يحقّق أهدافها. وفي محاولة لإيجاد بدائل، سعى نتنياهو في حزيران/ يونيو 2025 إلى استمالة بعض العشائر الفلسطينية المعارضة لحماس وتفعيلها لإضعاف سيطرة الحركة، كإجراء "يُنقذ حياة الجنود الإسرائيليين" وفق توصية الأجهزة الأمنية،[136] لكنّ المشروع فشل بسبب الرفض الواسع من قِبَل العشائر. ولتعويض ذلك، بحثت

تل أبيب تعيين مدير المخابرات الفلسطيني، ماجد فرج، حاكماً مؤقّتاً لغزة بعد الحرب؛ إذ اقترح وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت هذا الطرح، فيما أيّده زعيم المعارضة يائير لبيد بالقول: "من الطبيعي أن نذكر اسم فرج، فهو في السلطة الفلسطينية من أكثر الشخصيات التي عملت معنا ضدّ حماس".[137]

وعلى الرغم من استبعاد "إسرائيل" أي دور للسلطة في غزة، استمر التنسيق الأمني لتحقيق أهداف الحرب؛ حيث التقى رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي فرج بموافقة نتنياهو لدعم هذا التوجه، وأكّدت القناة 14 الإسرائيلية أنّ فرج بدأ بناء قوة مسلّحة جنوب القطاع لتوزيع المساعدات من جنوبه إلى شماله.[138] وذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم Israel Hayom" أنّ تل أبيب تلقّت مساعدة من حركة فتح لتأمين مساعدات إنسانية بالتنسيق مع فرج. وأوضح وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير أنّ تلقي "إسرائيل" مساعدات من رجال أمن فتح هو "عار"، محذّراً من استبدال "الإرهاب" بعوامل إرهابية أخرى، وقال: "الوقت حان لحكم إسرائيلي كامل" في غزة.[139]

بعد فشل تجربتَي العشائر وماجد فرج، شرعت "إسرائيل" في مرحلة جديدة لإدارة القطاع عبر تأسيس مجموعات مرتزقة وتنشيط مليشيات فلسطينية مسلّحة، تعمل بالتوازي مع الجيش وتحت إشراف الشاباك. ونقلت الإذاعة الرسمية الإسرائيلية عن زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" أفيجدور ليبرمان أنّ "إسرائيل نقلت بنادق هجوميّة وأسلحة خفيفة إلى مليشيات إجرامية في غزة" بأمر من نتنياهو وبعلم رئيس الشاباك.[140] واعترفت "إسرائيل" بوجود ثلاث مجموعات على الأقل، تتولّى جمع المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة المناطق الخالية من عناصر حماس والجهاد الإسلامي، والمشاركة في ضبط الأمن في المناطق المكتظة بالمدنيين النازحين، وفق صحيفة هآرتس.[141]

وبالتوازي مع ذلك، سعت "إسرائيل" إلى فرض واقع أمني وجغرافي يُبقي القطاع تحت الحصار ويُكرّس سيطرة ميدانية تحرم الفلسطينيين من أكثر من نصف مساحته. وخلال احتلالها لأجزاء واسعة، برز ما عُرف بـ"محور موراغ Morag Corridor"، وهو ممر أمني بين رفح وخانيونس يهدف إلى فصلهما عن باقي القطاع، وأعلن الجيش أنّه ضروري لإنشاء مناطق "سيطرة تشغيلية" تشمل نحو 30% من مساحة القطاع.[142]

وبعد اتفاق وقف إطلاق النار في 2025/10/9، وعلى الرغم من اعتماد ما سُمّي "الخط الأصفر" كحدود انسحاب مؤقّتة، بقي أكثر من نصف القطاع ضمن نطاق سيطرة أو نيران إسرائيلية مباشرة، مع حظر دخول الفلسطينيين حتى إلى مناطق سكنية وزراعية. وعملت "إسرائيل" على تثبيت هذا الواقع وتوسيعه لمنع إعادة تشكّل كيان سياسي في غزة، فيما استُخدم الحصار والقيود على المساعدات الإنسانية كأداة ضغط إضافية في الصراع.[143]

استمرّ الموقف الإسرائيلي الرافض للمصالحة الفلسطينية، إذ انتقد وزير الخارجية يسرائيل كاتس الاتفاق الذي أبرمته الفصائل الفلسطينية في الصين في 2024/7/22، لتشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة، قائلاً: "وقّعت حماس وفتح اتفاقاً في الصين للسيطرة المشتركة على غزة بعد الحرب، لكن في الواقع، هذا لن يحدث، لأنّ حكم حماس سوف يُسحق، وعباس سوف يُراقب غزة من بعيد. وسيظل أمن إسرائيل في أيدي إسرائيل وحدها". كما زعم أنّ الرئيس عباس، "بدلاً من رفض الإرهاب"، يحتضن "قتلة حماس ويكشف عن وجهه الحقيقي".[144]

تواصلت السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تكريس السيطرة على الضفة الغربية تمهيداً لضمّها، عبر تصعيد الحصار والاقتحامات لمعاقل المقاومة التي تصدّت لاعتداءات الجيش والمستوطنين. وترافقت هذه العمليات مع دور فاعل لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية، بما يعكس استمرار "التنسيق الأمني مع الاحتلال"، إذ نفّذت أجهزة السلطة الفلسطينية اقتحامات وعمليات قتل واعتقال وتسليم مقاومين بذريعة "مكافحة الخارجين على القانون"، الأمر الذي شكّل عنصراً مكمّلاً للجهد الأمني الإسرائيلي في الميدان.

وفي هذا السياق، أظهرت بيانات الجيش الإسرائيلي أنّ التنسيق الأمني بلغ سنة 2025 مستوى قياسياً غير مسبوق، بالتوازي مع تراجع الهجمات ضدّ أهداف إسرائيلية بنسبة 78% مقارنة بسنة 2024. وعدّت القيادة العسكرية الإسرائيلية هذا الانخفاض نتيجة مباشرة لتعزيز التعاون مع الأجهزة الفلسطينية، ووصفت مستوى التنسيق بأنّه "عالي المستوى بشكل استثنائي"، وأكّدت أنّ هذه الأجهزة تُمثّل شريكاً أساسيّاً في حفظ الاستقرار، سواء من خلال إعادة الإسرائيليين الذين يدخلون مناطق السلطة، أم مصادرة الأسلحة وتسليمها، أم تزويد "إسرائيل" بمعلومات حول هجمات مُخطَّطة.[145]

وتعزَّز هذا التوجّه بقرار المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر (كابينت)، في 2024/12/18، دعم عمليات أجهزة السلطة في جنين ومناطق أخرى ضدَ عناصر حماس والجهاد الإسلامي، مع تأكيد المؤسّسة العسكرية أهميّة تقوية هذه الأجهزة ما دام ذلك لا يُشكّل خطراً على الجنود أو المستوطنين. كما جرى بحث نقل معدات دفاعيّة، تشمل معدات واقية وأدوات تفكيك متفجرات، بمساعدة جهات أجنبيّة تتولّى تدريب قوات السلطة.[146]

ونقل موقع والا Walla الإخباري عن مسؤولين أمنيين أنّ التنسيق خلال سنة 2024 كان من بين الأفضل منذ سنوات، مشيرين إلى أنّ الأجهزة الفلسطينية أحبطت 164 عملية ضدّ الجيش، وكشفت عبوات ووسائل قتالية، ورصدت طائرات مسيّرة، وأعادت إسرائيليين دخلوا مناطقها بالخطأ بمرافقة أمنية فلسطينية.[147]

وبالرغم من التوتر الذي أعقب عملية الطعن وإطلاق النار في مستوطنة غوش عتصيون في 2025/7/10، التي نفّذها شرطيان فلسطينيان، وما أثارته من تساؤلات إسرائيلية حول احتمال اختراق حماس لأجهزة السلطة، سارعت القيادات الأمنية الفلسطينية إلى إدانة العملية والتواصل مع ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي، مؤكّدة أنّه حادث استثنائي يضرّ بالتنسيق الأمني ولا يعكس موقف السلطة. ولتعزيز الانضباط الداخلي، عيّنت الأجهزة عناصر من الحرس الرئاسي المقرَّبين من الرئيس محمود عباس في مواقع حسّاسة في أجهزة السلطة، ممّن تلقّوا تدريبات في الولايات المتحدة، وفق ما ذكر موقع والا.[148]

وفي تأكيد إضافي على مركزيّة هذا التعاون، قال قائد القيادة الوسطى في الجيش الإسرائيلي آفي بلوط، خلال اجتماع طارئ عقده مع رؤساء المستوطنات في الضفة الغربية مطلع كانون الثاني/ يناير 2025، إنّ التنسيق مع أجهزة السلطة يوفّر لـ"إسرائيل" أمناً "أكثر أهمية من تهديدات الأسلحة الثقيلة"، مشدداً على أنّه ركيزة أساسية لاستقرار الضفة. ونقلت القناة 14 عنه تأكيده محوريّة دور السلطة ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية في الضفة الغربية.[149]

وعلى الرغم من حالة التماهي والتوافق القائمة بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية في رام الله، إلا أنّ ممارسات الجانب الإسرائيلي أدّت بالمقابل إلى إضعاف السلطة وخلخلة أركانها، من خلال الاقتحامات المتكرّرة لمناطق سيطرتها، واقتطاع الضرائب المستحقّة لها، ودعم توجّهات إنشاء كيانات فلسطينية مستقلة مرتبطة بالاحتلال.

وفي هذا السياق، اقترح وزير الاقتصاد الإسرائيلي نير بركات Nir Barkat خطة لفصل مدينة الخليل عن السلطة الفلسطينية، وإنشاء إمارة منفصلة تعترف بـ"إسرائيل" كدولة يهودية وتنضم إلى "اتفاقيات أبراهام". وتشمل الخطة استبدال قيادة السلطة بشيوخ وعشائر محلية، وإقامة تعاون مدني واقتصادي وأمني مباشر مع الاحتلال، بما في ذلك إنشاء منطقة صناعية مشتركة على أكثر من ألف دونم (الدونم يساوي ألف متر مربع) قرب الجدار الأمني، لتوفير عشرات الآلاف من فرص العمل للعمّال الفلسطينيين.[150]

وبالرغم من دعم الخطة من بعض المسؤولين الإسرائيليين، بما في ذلك وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، أبدى جهاز الشاباك معارضته، مؤكّداً أنّ السلطة الفلسطينية تظل شريكاً أساسياً في جهود مكافحة "الإرهاب".[151]

وأدّى اقتطاع "إسرائيل" جزءاً كبيراً من أموال الضرائب الفلسطينية إلى عجز الحكومة عن أداء مهامها ودفع رواتب موظفيها، حيث تُمثّل تلك الأموال نحو 68% من إيرادات السلطة، وتحتجز تل أبيب أكثر من 50% منها منذ أكثر من سنتين، فيما تعود سياسة الاحتجاز إلى سنة 2019، لتصل المبالغ المحتجزة حتى 2025/9/4 إلى أكثر من 2.5 مليار دولار.[152]

وحذَّر الشاباك، في 2025/9/4، من علامات انهيار السلطة نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى تصعيد أمني بالضفة.[153] ودعا وزير الدفاع يوآف جالانت إلى السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في "إسرائيل"، ودفع مستحقات الضرائب، لتعزيز السلطة في مواجهة حماس، مؤكداً أنّ "وجود سلطة فلسطينية قوية يصب في أفضل المصالح الأمنية لإسرائيل".[154] كما شدّد قائد القيادة المركزية يهودا فوكس، خلال خطاب انتهاء ولايته، في 2024/7/8، على أنّ قدرة الجيش على الدفاع مرتبطة بوجود سلطة فلسطينية قوية وفعّالة.[155] وبالرغم من ذلك، أكّد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على أنّه "لن تُقام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن. هذا لن يحدث".[156]

ومن الجدير بالذكر أن تعيين حسين الشيخ بمنصب أمين سرّ اللجنة التنفيذية، ثم تعيينه نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية، وتولّيه مهام الرئاسة مؤقّتاً في حال عجز الرئيس، قد قوبل بارتياح إسرائيلي وأمريكي كبير؛ مع الإشارة إلى التدني الشديد لشعبيته في الوسط الفلسطيني، وحتى في البيئة الفتحاوية. كما يوجِّه له معارضون انتقادات كثيرة متعلقة بسلوكه الإداري والشخصي وعلاقاته بالإسرائيليين.

خلاصة

تُعاني "إسرائيل" حالة من فقدان في الاتزان الاستراتيجي، وهي حالة برزت خصوصاً منذ تشكيل حكومة الليكود بالتحالف مع "الصهيونية الدينية" في نهاية سنة 2022، وتكرّست منذ طوفان الأقصى، وبشكل جليّ خلال سنتَي 2024–2025. هذا الفقدان يُعبّر عن إشكالية بنيوية داخلية وخارجية، يصعب الخروج منها؛ بسبب طبيعة المجتمع الصهيوني، وسيطرة اتجاهات يمينية ودينية متطرّفة على منظومة الحكم في "إسرائيل". وعلى مدى عشرات السنين، تمكّنت "إسرائيل" من إدارة حالة الاختلاف الديني والعرقي والثقافي لدى التجمّع الاستيطاني اليهودي الصهيوني داخلها، وتمكّنت من تشكيل منظومات مؤسّسيّة تشريعيّة وسياسيّة وقضائيّة حديثة فعّالة، سهّلت عليها تجاوز العديد من الأزمات والتناقضات الداخلية. غير أنّ سنتا 2024–2025 كانتا حاسمتَيْن في إفقادها الاتزان.

فقد كشفت أزمة التعديلات القضائية، مدى الانقسام السياسي والمجتمعي، وهشاشة العقد الاجتماعي للمجتمع الصهيوني، بين التيارات العلمانية والدينية، وكشفت عن حالة التنازع في التصوّرات المتعلّقة ببنية الدولة ومساراتها. وظهرت بعض تجليات هذه الأزمة في موضوع تجنيد اليهود المتدينين "الحريديم"، لدرجة انسحاب وزراء شاس و"يهدوت هتوراة" من الحكومة في منتصف تموز/ يوليو 2025.

كما ظهرت أزمة القيادة والصراع أو التنازع بين الحكومة والجيش والشاباك والسلطة القضائية، بشكل غير مسبوق، خصوصاً خلال معركة طوفان الأقصى، بما في ذلك إقالة أو استقالة وزير الدفاع يوآف جالانت، ورئيس الأركان هرتسي هاليفي، ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي، ورئيس الشاباك رونين بار، والمستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف – ميارا Gali Baharav–Miara.

وقد أدّى فشل منظومة الردع التقليدي، التي قامت عليها "إسرائيل" منذ إنشائها، في مواجهة عملية طوفان الأقصى، إلى إحداث تغيُّرات في النظرية الأمنية الإسرائيلية، وتحديداً في الانتقال من الردع التقليدي إلى الردع الهجومي الاحترازي. ويعني ذلك تحوّل "إسرائيل" إلى دولة ذات طبيعة هجومية دائمة، وتُدير حدودها ومجالها الحيوي (في البيئة الاستراتيجيّة المحيطة) باستخدام القوة، مع الانتقال عن "الردع بالتهديد" إلى "الردع بالتدمير"، والتخلّي عن "شراء الهدوء" و"إدارة الصراع" في إطار الاحتواء التقليدي، مقابل التوسّع في مفهوم الأمن ليشمل "المنع"؛ أي منع الخصوم والأعداء من شنّ الهجمات. غير أنّ استخدام القوة الخشنة والتدمير الواسع، وتنفيذ الإبادة الجماعية، أدّت كلّها لإسقاط صورة "إسرائيل" ككيان متزن، وكشفت عن طبيعة لا يمكن التعايش معها. كما أنّ فشل كافة وسائل الردع، وصمود المقاومة حتى نهاية المعركة، أوجد "عقدة" أفقدت منظومة الحكم الإسرائيلي اتزانها، بعد أن استنفدت أدواتها دونما جدوى في محاولات اجتثاث المقاومة. وهو ما أدّى إلى تراجع الدعم الشعبي والرسمي العالمي، وإلى سقوط السردية الإسرائيلية، وإلى عزلة إسرائيلية عالمية غير مسبوقة.

وظهر تناقض بنيوي بين الرغبة الأيديولوجية بالتوسع الاستيطاني والهيمنة الإقليمية، والانتقاص من مفهوم السيادة لدى عدد من دول المنطقة، مثل سورية ولبنان وإيران، والظهور بشكل مكشوف كـ"شرطي للمنطقة"، وكـ"عصا غليظة" فوق الرؤوس، و"تغيير وجه الشرق الأوسط"، وبين الحاجة الاستراتيجيّة للاستقرار، وإيجاد بيئات مناسبة للتسوية السياسية والتطبيع.

وقد تميّزت سنة 2025 بعودة مشروع التغييرات الدستورية بشكل مكثّف، مما أدّى إلى الدفع باتجاه تحويل النظام الإسرائيلي من نظام ديموقراطي ناقص إلى نظام سلطوي – تنافسي، يتمّ فيه الاستهتار بالمؤسسة القضائية ونزع شرعيتها وترهيبها، ويؤدّي إلى هشاشة السلطة التشريعية وتوحُّش السلطة التنفيذية، وتواطؤ الجهاز البيروقراطي إما خوفاً أو طوعاً. كما ظهرت مسألة محاكمة نتنياهو وطلبه العفو من رئيس الدولة كقضية سياسية واجتماعية تُحدِّد مسار النظام السياسي، ومستقبل الانتخابات في "إسرائيل"، والسّعي الحثيث من طرف اليمين الحاكم إلى إنهاء هذه المحاكمة.

وشهدت سنة 2025 بداية الحراك السياسي الانتخابي، لا سيّما في صفوف المعارضة. وتشير أغلب استطلاعات الرأي إلى أنّ المعارضة سوف تحصل على عدد مقاعد أكبر من أحزاب الائتلاف الحاكم الحالي، ولكنها ليست بالضرورة قادرة على تشكيل حكومة دون دعم قوائم عربية لها.

من جهة أخرى، فثمّة تكتُّم إسرائيلي شديد على كشف تداعيات طوفان الأقصى على دولة الاحتلال وعلى المجتمع الصهيوني؛ إذ تشير الدلائل إلى هجرة عكسية لنحو 550 ألف يهودي خلال الأشهر الستة الأولى من المعركة، وإلى رغبة أعداد كبيرة من اليهود بالهجرة من "إسرائيل" إذا أُتيحت لهم الفرصة لذلك. وبالرغم من أنّ "إسرائيل" تعيش حالة اقتصادية متقدّمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية في دول أوروبا والشرق الأوسط، إلّا أنّ تصاعد المقاومة الفلسطينية تسبَّب بخسائر اقتصادية كبيرة من خلال زعزعة الأمن والاستقرار، وإضعاف فرص الاستثمار والنفقات على الحرب، واستدعاء الاحتياط وغيرها، مما أدّى إلى إغلاق واسع للشركات، ونزوح استثماري وتعطّل للقطاعات الحيوية، لا سيّما السياحة، إلى جانب الانعكاس السلبي على الصادرات والواردات.

وفي السياق ذاته، عانى الجيش الإسرائيلي من الاستنزاف والإنهاك، نتيجة طول أمد الحرب على قطاع غزة وتوسّعها إلى عدّة جبهات أخرى، وواجه خلال سنتَي 2024 و2025 معضلة النقص الحاد في القوى البشرية، وتراجع الرغبة والدافعية لدى الشباب للانخراط في الوحدات القتالية. كما برزت بقوة معضلة قانون تجنيد اليهود الحريديم، التي أصبحت إحدى القضايا الخلافية المركزية في المجتمع الإسرائيلي.

وبالتالي، فقد عبّرت سنتا 2024 و2025 عن أزمة إسرائيلية داخلية كبيرة، لها ارتدادات خارجية واسعة، حيث حاولت تجاوزها باللجوء إلى فرض نظام سياسي أكثر سلطوية، وباللجوء إلى مزيد من التطرّف وعجرفة القوّة تجاه قضية فلسطين والبيئة الإقليمية؛ وهو ما سيدخلها في مزيد من الأزمات والمخاطر وحالة من انعدام الاستقرار طويلة المدى.

هوامش

[1] إيتاي أطر، نعم، الاقتصاد الإسرائيلي يتدهور. نعم هذا بسبب الحكومة الحالية، موقع واينت Ynet، 2025/9/22، في: https://www.ynet.co.il/news/article/s1pws10jlx (باللغة العبرية)
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرئيلي وفق معطيات بنك "إسرئيل" المركزي لسنة 2025، الذي بلغ في معدله 3.4529.

[2] اوري مسغاف، عامان. عامان. ولولا ترامب، نتنياهو كان سيطيل الحرب أكثر، صحيفة **هآرتس**، 2025/10/6، في: https://www.haaretz.co.il/opinions/2025-10-06/ty-article-opinion/.highlight/00000199-b944-dcde-a5bf-bb6fd1d90000 (باللغة العبرية)

[3] آفي شيلون، حرب تحولت إلى الحرب الأكثر تسييساً التي عرفتها الدولة، واينت، 2025/1/2، في: ynet.co.il/news/article/yokra14208807 (باللغة العبرية)

[4] ميخائيل هاوزر طوف، لم يعتقد أحد أن نتنياهو سيبقى بعد 10/7 باستثناء نتنياهو نفسه. هكذا فعل ذلك، **هآرتس**، 2025/10/3، في: https://www.haaretz.co.il/news/magazine/2025-10-03/ty-article-magazine/.premium/00000199-95ca-df33-a5dd-95fffe630000 (باللغة العبرية)

[5] اوري مسغاف، عامان. عامان. ولولا ترامب، نتنياهو كان سيطيل الحرب أكثر، **هآرتس**، 2025/10/6.

[6] تامار هرمان وآخرون، عامان على الحرب في غزة، 66% يعتقدون أنه حان الوقت لوقف الحرب، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2025/9/30، في: https://www.idi.org.il/articles/61846 (باللغة العبرية)

[7] Amy Spiro, Survey: 62% of Israelis believe internal divisions worse threat than external dangers, site of The Times of Israel, 7/10/2024, https://www.timesofisrael.com/survey-62-of-israelis-believe-internal-divisions-worse-threat-than-external-dangers/; and Nimrod Nir et al., A Year to 7.10, site of Figma.com, https://www.figma.com/slides/fR52tEXBJjFK7ON7jP5Erc/Year-After-October-7---Israeli-Public-Opinion-Translated?node-id=49-369

[8] ميخال عبروني ينيف ووإيتي مك، غيرت وجهها: نظام الحكم في إسرائيل سلطوي – تنافسي، معهد "زولات" للمساواة وحقوق الإنسان، 2025. (باللغة العبرية)

[9] يعيل يفا، التحذير الحاد لأهارون باراك: "نحن لم نعد ديمقراطية ليبرالية"، موقع غلوبس، 2026/1/3، في: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001530993 (باللغة العبرية)

[10] شِن معنيت ويائير فولدز، مردخاي دافيد ومؤيدي الحكومة آخرين أعاقوا سيارة أهارون براك، **هآرتس**، 2026/1/28، في: https://www.haaretz.co.il/news/politi/2026-01-28/ty-article/0000019c-05ee-dec4-adfd-fdef84730000 (باللغة العبرية)

[11] شِن معنيت، رئيس العليا عميت: إذا كان ممثلي الجمهور يتجاهلون قرارات قضائية، لماذا يلتزم بها المواطن العادي؟، **هآرتس**، 2026/1/28، في: https://www.haaretz.co.il/news/law/2026-01-28/ty-article/.premium/0000019c-0562-d2fd-a9de-c576990d0000 (باللغة العبرية)

[12] Thomas Friedman, Can Joe Biden Save Israel?, *The New York Times*, 17/1/2023, https://www.nytimes.com/2023/01/17/opinion/netanyahu-israel-protests.html

[13] سيفان حيلئي وآخرون، أقر نهائياً القانون الجوهري للانقلاب القضائي، المعارضة غادرت [الكنيست]، "سنلغيه في الحكومة القادمة"، واينت، 2025/3/27، في: https://www.ynet.co.il/news/article/h1r8cn11tye (باللغة العبرية)

[14] المرجع نفسه.

[15] قانون أساس الحكومة، الموقع الحكومي gov.il، في: https://www.gov.il/BlobFolder/generalpage/government_documents34/he/government_documents_yesod.pdf (باللغة العبرية)

[16] سيفان حيلئي، القانون الذي يمنع عزل نتنياهو أقر نهائياً في الكنيست، واينت، 2023/3/23، في: ynet.co.il/news/article/sk9nh0dgh (باللغة العبرية)

[17] غلعاد موراغ، المحكمة العليا قررت: القانون الذي يمنع عزل رئيس الحكومة لا ينطبق على الكنيست الحالية، واينت، 2024/1/3، في: ynet.co.il/news/article/bjatewqop (باللغة العبرية)

[18] أودي سيغل ويوفال سيجيف وليور كنان، عام على الانتخابات: السيناريو الذي يهز خارطة المعسكرات، موقع القناة 13، 2025/10/23، في: https://13tv.co.il/item/news/politics/politics/v7l06-904824916 (باللغة العبرية)

[19] موشيه كوهن، بشرى غير حسنة لنتنياهو: من شأنه خسارة الانتخابات وفقدان السلطة، صحيفة **معاريف**، 2025/10/31، في: https://www.maariv.co.il/news/politics/article-1246943 (باللغة العبرية)

[20] استطلاع القناة 12: الائتلاف مع 51 مقعد، جانتس وسموتريتش تحت نسبة الحسم، **هآرتس**، 2025/10/16، في: https://www.haaretz.co.il/news/politi/2025-10-16/ty-article/.premium/00000199-ee6e-d7e9-adfd-ff6f60970000 (باللغة العبرية)

[21] ميخائيل هاوزر طوف، لم يعتقد أحد أن نتنياهو سيبقى بعد 10/7 باستثناء نتنياهو نفسه. هكذا فعل ذلك، **هآرتس**، 2025/10/3.

[22] Ben Kroll, Full Text of Netanyahu's Pardon Request to President Herzog, *Haaretz* newspaper, 2/12/2025, https://www.haaretz.com/israel-news/2025-12-02/ty-article/.premium/full-text-of-netanyahus-pardon-request-to-president-herzog/0000019a-df8f-dece-a9da-ff9f31be0000

[23] مردخاي غيلات، ممنوع لبوغي هرتسوغ التطرق لطلب العفو لنتنياهو، وليس فقط بسبب السياقات الخاطئة، **هآرتس**، 2025/12/4، في: https://www.haaretz.co.il/opinions/2025-12-04/ty-article-opinion/.premium/0000019a-e8ff-d0ea-afff-faff9e750000 (باللغة العبرية)

[24] آري شبيط، العفو مقابل الانقلاب، واينت، 2025/12/1، في: ynet.co.il/news/article/yokra14597328 (باللغة العبرية)

[25] ألوف بن، التجربة الكبيرة في العالم، **هآرتس**، 2026/1/27، في: https://www.haaretz.co.il/opinions/2026-01-27/ty-article-opinion/.premium/0000019b-f9b3-d731-adff-fbb7449d0000 (باللغة العبرية)

[26] The Bank of Israel's response to the Conscription Law and the economic cost of non-enlistment of Haredi men in the IDF, site of The Bank of Israel, 10/12/2025, https://www.boi.org.il/93873?culture=en

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرئيل" المركزي في 2025/12/10، الذي حدّد سعر الصرف بـ 3.228.

[27] موران أزولاي وشيلو فرايد، الحريديم ينسحبون من الحكومة والائتلاف الحكومي: "صيغة القانون بعيدة عما تم الاتفاق عليه"، واينت، 2025/7/15، في: https://www.ynet.co.il/news/article/sjhir2f8gg (باللغة العبرية)

[28] أهارون رافينوفيتش ونوعا شبيغل، شاس أعلنت عن انسحابها من الحكومة، ولكنها لن تتعاون على إسقاطها، **هآرتس**، 2025/7/16، في: https://www.haaretz.co.il/news/politi/2025-07-16/ty-article/.highlight/00000198-139e-d149-adf8-13fec9290000 (باللغة العبرية)

[29] شلوميت رافتسكي توربان، مقترح بيسموط لقانون الإعفاء من التجنيد، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2025/10/29، في: https://www.idi.org.il/articles/61986 (باللغة العبرية)

[30] شلوميت رافتسكي توربان، حوالي 85% من اليهود غير الحريديم يؤيدون بفرض عقوبات على الحريديم الملزمين بالخدمة العسكرية، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2025/7/30، في: https://www.idi.org.il/articles/60376 (باللغة العبرية)

[31] تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شطرَي القدس (شرقيها وغربيها) بلغ في نهاية سنة 2024 نحو 401.4 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية في الوسط العربي التي تبلغ 2.3% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2025 نحو 410.6 ألفاً؛ فإذا ما حذفنا نحو خمسة آلاف يقيمون غربي القدس، فيتبقى نحو 405 آلاف يقيمون شرقي القدس. انظر:

Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 2025, no. 76, table 2.10, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2025/2.ShnatonPopulation/st02_10.pdf

[32] See Selected Data on the Occasion of Jerusalem Day 2025, CBS, 21/5/2025, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2025/157/11_25_157b.pdf (in Hebrew)

[33] 77 عام على النكبة الفلسطينية: حاضر مستمر لا تاريخ منتهي، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2025/5/15، في: https://www.arij.org/ar/latest-ar/nakbeh-77/؛ وانظر أيضاً:

Jewish settler population in West Bank hits a landmark, and under Israel's new government, it may soar, site of CBS News, 2/2/2023, https://www.cbsnews.com/news/israel-settlers-jewish-settlement-population-west-bank-netanyahu/; and West Bank settler population surges by nearly 3 percent in 2023, i24NEWS, 12/2/2024, https://www.i24news.tv/en/news/middle-east/palestinian-territories/1707734589-west-bank-settler-population-surges-by-nearly-3-percent-in-2023-report

[34] See CBS, http://www.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/b1.pdf; and CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/yarhon0126/b1.pdf

[35] Report: In 2025, Israel's population growth rate fell below 1% for first time ever, The Times of Israel, 31/12/2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/report-in-2025-israels-population-growth-rate-falls-below-1-for-first-time-ever; and In first, Israeli population growth said to drop below 1%; life expectancy also down, The Times of Israel, 31/12/2025, https://www.timesofisrael.com/in-first-israeli-population-growth-drops-below-1-percent-life-expectancy-also-down

[36] Vital Statistics: Latest Population Statistics for Israel, site of Jewish Virtual Library, January 2026, https://www.jewishvirtuallibrary.org/latest-population-statistics-for-israel

[37] Ibid.

[38] CBS, Statistical Abstract of Israel 2025, no. 76, table 2.10, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2025/2.ShnatonPopulation/st02_10.pdf

[39] تقرير مركز أمان: عدد ضحايا العنف والجريمة في المجتمع العربي خلال عام 2025 يكسر كل الأرقام القياسية – 267 جريمة قتل، موقع عكا نت، 2026/1/2، في: https://akkanet.net/148459

[40] انظر: مؤشّر العنصريّة والتّحريض: مركز حملة يرصد 10 مليون مضمون عنف وكراهية باللغة العبرية في العام 2023، موقع حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 2024/2/26، في: https://7amleh.org/post/racism-and-incitement-index-7amleh-documents-10-million-instances-of-violent-content-in-hebrew-throughout-the-year-2023-ar؛ ومؤشّر العنصريّة والتحريض 2024: أكثر من 12 مليون منشور عنيف ضد الفلسطينيين على المنصات الرقمية، موقع حملة، 2025/3/11، في: https://7amleh.org/post/racism-index-2024-ar

[41] Gun Uncontrolled: Israel Awarded 157,000 Gun Permits Since October 7, Then Forgot About Them, *Haaretz*, 7/4/2025, https://www.haaretz.com/israel-news/2025-04-07/ty-article-magazine/.premium/gun-uncontrol-israel-awarded-157-000-gun-permits-since-october-7-then-forgot-about-them/00000196-0ffd-d23b-aff6-4ffd66490000

[42] See Total Immigration to Israel by Year (1948-Present), Jewish Virtual Library, https://jewishvirtuallibrary.org/total-immigration-to-israel-by-year

[43] تشير أرقام المكتبة الافتراضية أنّ عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" منذ إقامتها سنة 1948 وحتى سنة 2025 بلغ 3.516 مليون. انظر:

Total Immigration to Israel by Year (1948 - Present), Jewish Virtual Library, https://jewishvirtuallibrary.org/total-immigration-to-israel-by-year

[44] See Media Release, Immigration to Israel 2022, CBS, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/280/01_23_280b.pdf

[45] انظر: سعيد عموري، 550 ألف إسرائيلي غادروا البلاد خلال الشهور الـ 6 الأولى للحرب، وكالة الأناضول، 2024/6/23، في: https://v.aa.com.tr/3256301؛ وانظر أيضاً:

About half a million people left Israel in the past year, site of Zman Israel, 23/6/2024, https://www.zman.co.il/497308/

[46] More than 69,000 Israelis left Israel in 2025, as population reached 10.18 million, The Times of Israel, 31/12/2025, https://www.timesofisrael.com/more-than-69000-israelis-left-israel-in-2025-as-population-reached-10-18-million

[47] Population of Israel on the Eve of 2026, CBS, 31/12/2025, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2025/422/01_25_422b.pdf

[48] For 1990–1996, see CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/21_13_050t1.pdf

As for 1996–2025, see CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/yarhon0126/e1.pdf

[49] انظر: إسرائيل تنشر أرقاماً متضاربة عن عدد اليهود بدول عربية، وكالة الأناضول، 2025/12/1، في: https://v.aa.com.tr/3758814؛ وانظر:

Vital Statistics: Jewish Population of the World (1882 - Present), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/jewish-population-of-the-world

[50] Sergio DellaPergola, "World Jewish Population 2024," in Arnold Dashefsky and Ira Sheskin, American Jewish Year Book 2024 (Cham: Springer, 2025), https://www.cbs.gov.il/he/Documents/World%20DellaPergola%202024%20complete.pdf

[51] 60 ألف شركة أغلقت.. السياحة الإسرائيلية تئن تحت وطأة حرب غزة، الجزيرة.نت، 2025/1/7، في: https://aja.ws/rckx2n

[52] تقرير: المؤسسات المحلية نقلت 40 مليار دولار خارج إسرائيل منذ بداية الحرب، موقع تايمز أوف إسرائيل، 2024/9/25، انظر: https://ar.timesofisrael.com/

[53] أبرز 10 دول وصناديق استثمارية سحبت أموالها من إسرائيل جراء حرب غزة، الجزيرة.نت، 2025/9/30، في: https://aja.ws/azj6w5

[54] الحرب المستمرة تُعمق ركود السياحة وتفاقم خسائر الفنادق بإسرائيل، الجزيرة.نت، 2026/1/30، في: https://aja.ws/p3yc7b

[55] ميناء إيلات يواجه "أسوأ أزمة في تاريخه"، الجزيرة.نت، 2026/1/13، في: https://aja.ws/oglzaa

[56] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/yarhon0126/f1.pdf

[57] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/yarhon0126/f1.pdf

[58] Latet's Alternative Poverty Report, Edition 23rd, 2025, site of Latet, https://www.storydoc.com/9112a62f3e93be1f726455b88c8ed538/a73fdd4-84e4-3880-8d74-dce846aa1a06/693ada267ad112d4dfdd1bbe

[59] تقرير عن أبعاد الفقر وعدم المساواة في الدخل – 2024 وتقدير أولي لعام 2025، موقع مؤسسة التأمين الوطني، كانون الأول/ ديسمبر 2025، في:

https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/dohahoni2024.pdf (باللغة العبرية)

[60] See Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, 2024, https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/data-for-2024-eng/en/budget-execution_budget-execution-estimate_BudgetExecutionEstimate_GovRevenue_122024.xlsx; and Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, 2025, https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/data-for-2025-eng/en/budget-execution_budget-execution-estimate_BudgetExecutionEstimate_GovRevenue_122025.xlsx

61 See Ibid.

62 See Ibid.

63 See Ibid.

64 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2024/25.ShnatonGeneralGovernmentSector/st25_04.pdf

65 Ibid.

66 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2024/25.ShnatonGeneralGovernmentSector/st25_03.pdf

67 Bank of Israel Annual Report 2024," site of Bank of Israel, March 2025, https://www.boi.org.il/media/" upvdwfe5/2024-full-r.pdf

68 Sharon Wrobel, Budget deficit down to 4.7% of GDP in 2025, The Times of Israel, 13/1/2026, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/budget-deficit-down-to-4-7-of-gdp-in-2025/

69 Avi Weiss (ed.), State of the Nation Report: Society, Economy and Policy in Israel 2025 (Jerusalem: Taub Center for Social Policy Studies in Israel, 2025), p. 85, https://www.taubcenter.org.il/wp-content/uploads/2026/01/SNR-2025-ENG-online-book.pdf

70 تراجع العجز في ميزانية إسرائيل إلى 4.7% في 2025، رويترز، 2026/1/13، في: https://www.reuters.com/ar/business/IZB6XOV2RJN5LCRJLD33EVHOZM-2026-01-13؛ وثمن باهظ دفعه الاقتصاد الإسرائيلي خلال سنتين من حرب غزة، الجزيرة.نت، 2025/10/7، في: https://aja.ws/aav0zh

71 انظر: بنك إسرائيل يحذر من تصاعد الدين وصعود الشيكل يرهق المصدرين، الجزيرة.نت، 2026/1/28، في: https://aja.ws/i63kx2؛ وإسرائيل تدخل عقداً مالياً مثقلاً بإنفاق عسكري قياسي، الجزيرة.نت، 2025/11/29، في: https://aja.ws/54t849؛ والحكومة الإسرائيلية تقرر رفع موازنة الدفاع والأمن بأكثر من 100 مليار دولار على مدى 10 سنوات، قناة الجزيرة، موقع يوتيوب، 2025/11/29، في: https://www.youtube.com/watch?v=lmhiUkvIJo8

72 The government approved the State Budget for 2026, site of Ministry of Finance of Israel, 14/12/2025, https://www.gov.il/en/pages/press_05122025

وانظر أيضاً: حكومة إسرائيل تحيل ميزانية 2026 إلى البرلمان وسط انقسامات تهدد إقرارها، رويترز، 2026/1/19، في: https://www.reuters.com/ar/business/WLIUBFFGNBIVTH6N677FWHCGR4-2026-01-19؛ وحكومة إسرائيل تخصص 35 مليار دولار للدفاع بموازنة 2026، الجزيرة.نت، 2025/12/5، في: https://aja.ws/2we54l

73 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/yarhon0126/h9.pdf

https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/fr_trade12_2025/td1.pdf

74 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/fr_trade12_2025/td1.pdf

75 See Israel's Trade Balance of Manufacturing Exports and Imports by Technological Intensity, 2024, CBS, 29/7/2025, https://www.cbs.gov.il/en/mediarelease/Pages/2025/Israel%E2%80%99s-Trade-Balance-of-Manufacturing-Exports-and-Imports-by-Technological-Intensity,-2024.aspx

76 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/yarhon0126/h5.pdf

https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/h5.pdf

77 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2026/yarhon0126/h3.pdf

https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/h3.pdf

78 Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel: Overview and Developments since October 7, 2023," site of Congressional Research Service (CRS), 28/5/2025, https://www.congress.gov/crs_external_products/RL/PDF/RL33222/RL33222.53.pdf

79 Ibid.

[80] Ibid.

[81] Ibid.

تجدر الملاحظة إلى أنّ موقع Jewish Virtual Library ذكر أنّ المساعدة الأمريكية المقدَّمة إلى "إسرائيل" بلغت 176.8 مليار دولار خلال الفترة 1949–2025. انظر:

US Foreign Aid to Israel: Total Aid (1949 - present), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/total-u-s-foreign-aid-to-israel-1949-present (seen 23/2/2026)

[82] Costs of United States Military Activities in the Wider Middle East Since October 7, 2023, site of Costs of War, Brown University, 7/10/2025, https://costsofwar.watson.brown.edu/paper/WiderMiddleEastCosts

[83] بالنسبة للسنوات 1949–2023، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022–2023**، ص 310.

أما بالنسبة لسنتي 2024–2025، انظر:

Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel: Overview and Developments since October 7, 2023," CRS, 28/5/2025.

[84] Netanyahu fires Gallant, saying disagreements and lack of mutual trust helped the enemy, The Times of Israel, 6/11/2024, https://www.timesofisrael.com/netanyahu-fires-gallant-says-disagreements-lack-of-mutual-trust-helped-the-enemy

[85] Eyal Zamir named next IDF chief, set to take over from Herzi Halevi in March, The Times of Israel, 1/2/2025, https://www.timesofisrael.com/eyal-zamir-named-next-idf-chief-set-to-take-over-fromherzi-halevi-in-march

[86] تايمز أوف إسرائيل، 2025/3/6.

[87] MG Yaniv Asor assumes command of Southern Command and sets 1st objective: "Destroy Hamas," site of Arutz Sheva 7 (Israel National News), 12/3/2025, https://www.israelnationalnews.com/news/405270

[88] *The Jerusalem Post*, 10/1/2025, https://www.jpost.com/breaking-news/article-837009

[89] IDF chief announces first senior appointments since October 7, The Times of Israel, 4/3/2024, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/idf-chief-announces-first-senior-appointments-since-october-7

[90] موقع ماكو، 2024/5/2، في: https://www.mako.co.il/news-military/2024_q2/Article-29fd0ba391a3f81026.htm (باللغة العبرية)؛ وانظر:

Israeli army announces new leadership appointments, site of Anadolu Agency, 3/5/2024, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/israeli-army-announces-new-leadership-appointments/3208616

[91] Defense Minister decides: Maj. Gen. Tamir Yadai appointed Deputy IDF Chief of Staff, site of NEWSRAEL, 14/2/2025, https://www.newsrael.com/posts/zf6t6pb3wm

[92] Site of Ynet, 3/6/2025, https://www.ynet.co.il/news/article/s1dikaiikl

[93] *The Jerusalem Post*, 23/11/2025, https://www.jpost.com/israel-news/defense-news/article-874930

[94] معاريف: الجيش الإسرائيلي يعاني نقصا يُقدَّر بنحو 12 ألف جندي، موقع الجزيرة مباشر، 2025/11/30، في: https://ajm.news/o0elk1

[95] جيش الاحتلال يحذّر من انهيار بشري في صفوفه يهدد أمن إسرائيل، الجزيرة.نت، 2025/12/1، في: https://aja.ws/mw2ubc

[96] The Israeli army is facing its biggest refusal crisis in decades, site of +972 Magazine, 11/4/2025, https://www.972mag.com/israeli-army-refusal-crisis-gaza-war

[97] IDF facing manpower crisis as fewer soldiers show interest in military careers, new data shows, The Times of Israel, 30/11/2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/idf-facing-manpower-crisis-as-fewer-soldiers-show-interest-in-military-careers-new-data-shows

[98] تفاقم حالات الانتحار والاضطرابات النفسية بين الجنود الإسرائيليين، الجزيرة.نت، 2026/1/16، في: https://aja.ws/7avei9

[99] **الشرق الأوسط**، 2025/12/31.

[100] 22 Israeli Soldiers Died by Suicide in 2025, the Highest Number in 15 Years, *Haaretz*, 1/1/2026, https://www.haaretz.com/israel-news/2026-01-01/ty-article/.premium/22-israeli-soldiers-died-by-suicide-in-2025-the-highest-number-in-15-years/0000019b-795f-d37f-abbf-fd5f1d9b0000; and Stav Levaton and Emanuel Fabian, IDF suicides tied to combat trauma, internal probes said to reveal, The Times of Israel, 3/8/2025, https://www.timesofisrael.com/idf-suicides-tied-to-combat-trauma-internal-probes-said-to-reveal

[101] معاريف: الجيش الإسرائيلي يعاني نقصا يُقدَّر بنحو 12 ألف جندي، موقع الجزيرة مباشر، 2025/11/30.

[102] IDF facing manpower crisis as fewer soldiers show interest in military careers, new data shows, The Times of Israel, 30/11/2025.

[103] اليهود المتشددون في إسرائيل يُصعدون موقفهم ضد الخدمة العسكرية، **الشرق الأوسط**، 2025/8/7.

[104] Yaakov Amidror, "Jerusalem Papers: Two Years into the War: Israel's Strategic Reckoning," JISS, December 2025, https://jiss.org.il/wp-content/uploads/2025/12/Amidror_en.pdf

[105] Ibid.

[106] Shimon Arad, Strategic Assessment: Irael's National Security Concept: Functional Incoherence and the October 7 Disaster, Site of The Institute for National Security Studies (INSS), April 2025, https://www.inss.org.il/strategic_assessment/perception/

[107] Zamir unveils multi-year plan for reinvigorating IDF after two years of war, The Times of Israel, 12/1/2026, https://www.timesofisrael.com/zamir-unveils-multi-year-plan-for-reinvigorating-idf-after-two-years-of-war

[108] **الأخبار**، 2024/3/12.

[109] Gallant tells troops Israel close to achieving goals in Gaza, is shifting focus to north, The Times of Israel, 10/9/2024, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/gallant-tells-troops-israel-close-to-achieving-goals-in-gaza-will-soon-shift-focus-to-north

[110] *The Jerusalem Post*, 23/9/2024, https://www.jpost.com/israel-hamas-war/2024-09-23/live-updates-821306

[111] Israeli, US air forces run joint drill with heavy bomber, in likely signal to Iran, The Times of Israel, 6/3/2025, https://www.timesofisrael.com/israeli-us-air-forces-run-joint-drill-with-heavy-bomber-in-likely-signal-to-iran

[112] Emanuel Fabian, IDF participating in US-led 'African Lion' military drills in Morocco, The Times of Israel, 20/5/2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/idf-participating-in-us-led-african-lion-military-drills-in-morocco/

[113] مناورات عسكرية إسرائيلية واسعة في الجولان السوري المحتل، الجزيرة.نت، 2025/3/20، في: https://aja.ws/dpc9xi

[114] Ynet Global, 9/5/2025, https://www.ynetnews.com/article/r1cbbcp9ee

[115] Israeli arms sales break record for 4th year in row, reaching $14.8 billion in 2024, The Times of Israel, 4/6/2025, https://www.timesofisrael.com/israeli-arms-sales-break-record-for-4th-year-in-row-reaching-14-8-billion-in-2024

[116] Recent trends in international arms transfers in the Middle East and North Africa, site of Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 10/4/2025, https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2025/recent-trends-international-arms-transfers-middle-east-and-north-africa

[117] Israel announces defense export record: $15 billion in 2024, site of Defense News, 5/6/2025, https://www.defensenews.com/global/mideast-africa/2025/06/05/israel-announces-defense-export-record-15-billion-in-2024

118 Ibid.

119 Recent trends in international arms transfers in the Middle East and North Africa, SIPRI, 10/4/2025.

120 *The Jerusalem Post*, 19/11/2025, https://www.jpost.com/israel-news/defense-news/article-874483

121 *The Jerusalem Post*, 25/12/2025, https://www.jpost.com/defense-and-tech/article-881386

122 Site of Público, 3/6/2025, https://www.publico.es/politica/cinco-paises-europeos-hicieron-negocios-armas-israel-pleno-genocidio-gaza.html

123 Sasa Dragojlo and Avi Scharf, Serbia's 2025 Military Exports to Israel Already Outstrip Record-Setting 2024, site of BalkanInsight, 5/8/2025, https://balkaninsight.com/2025/08/05/serbias-2025-military-exports-to-israel-already-outstrip-record-setting-2024

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل اليورو على أساس أنّ اليورو يساوي 1.0818 دولاراً كمعدل لسنة 2024، و1.0943 دولاراً كمعدل للأشهر الستة الأولى من سنة 2025. انظر:

See site of Investing.com, https://sa.investing.com/currencies/eur-usd

124 تايمز أوف إسرائيل، 2025/9/26.

125 Budget Bill for 2025 approved in final readings, The Knesset, 25/3/2025, https://main.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/press25325y.aspx

126 بلغ العجز في نهاية سنة 2025 نسبة 4.7%، أي أقل من النسبة المستهدفة؛ وزارة المالية: "نتوقع تحديثاً لتوقعات التصنيف"، صحيفة **كالكاليست**، 2026/1/13، في: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/ryxebj7b11l (باللغة العبرية)

127 كم كلّفت حرب السيف الحديدي حتى الآن؟ يعتمد ذلك على ما إذا كنت تسأل سموتريتش أو المحاسب العام، صحيفة **ذا ماركر**، 2025/6/29، في: https://www.themarker.com/allnews/2025-06-29/ty-article/.premium/00000197-bb43-de01-a39f-ffffff7d90000 (باللغة العبرية)

128 Trends in World Military Expenditure, 2024, SIPRI Fact Sheet, April 2025, https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-04/2504_fs_milex_2024.pdf

129 Knesset narrowly approves further NIS 30.8 billion in defense spending, The Times of Israel, 29/9/2025, https://www.timesofisrael.com/knesset-narrowly-approves-further-nis-30-8-billion-in-defense-spending/

130 اتساع عجز موازنة إسرائيل لحساب الجيش وسط تحذيرات اقتصادية، الجزيرة.نت، 2025/8/20، في: https://aja.ws/s0lc3e

131 Israeli Government Approves NIS 30.8 Billion Increase in Defense Budget, site of Yaffa News Network, 19/8/2025, https://www.yaffaps.com/en/page-40957.html

132 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2025/25.ShnatonGeneralGovernmentSector/st25_01.pdf

133 Netanyahu: 'We are not going to occupy Gaza', site of Jewish News Syndicate (JNS), 9/8/2025, https://www.jns.org/netanyahu-we-are-not-going-to-occupy-gaza

134 *The Jerusalem Post*, 25/12/2025, https://www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy/article-881368

135 Gabe Groisman, JNS exclusive video-interview with Netanyahu days after the ceasefire deal, JNS, 29/10/2025, https://www.jns.org/jns-exclusive-video-interview-with-netanyahu-days-after-the-ceasefire-deal/

136 Ynet Global, 5/6/2025, https://www.ynetnews.com/article/hjuz6gkxlx

137 **الأخبار**، 2024/3/13.

138 **القدس العربي**، 2024/3/13.

139 قوة مخابرات السلطة بغزة.. بن غفير ينتقد التنسيق مع فتح ويعتبره "عارا"، الجزيرة.نت، 2024/4/4، في: https://aja.ws/3gvzy2

140 Ynet Global, 5/6/2025, https://www.ynetnews.com/article/byicfeyxge

[141] إسرائيل تؤسس مليشيات محلية مسلحة في قطاع غزة على غرار أبو شباب، الجزيرة.نت، 2025/9/20، في: https://aja.ws/b7rpul

[142] Summary of the Renewed Operations in the Gaza Strip: Major Achievements of the IDF and ISA, site of IDF Press Releases: Israel at War, 16/4/2025, https://www.idf.il/en/mini-sites/idf-press-releases-israel-at-war/april-25-pr/summary-of-the-renewed-operations-in-the-gaza-strip-major-achievements-of-the-idf-and-isa

[143] الخط الأصفر.. شريط الموت الذي يعزل سكان غزة عن بيوتهم، الجزيرة.نت، 2025/12/8، في: https://aja.ws/xtbr4j

[144] Israel Katz (@Israel_katz), site of X (Twitter), 23/7/2024, 11:50 a.m., https://x.com/Israel_katz/status/1815670709378560503?s=20

[145] Israeli army says security coordination with Palestinian Authority reached record levels in 2025, site of Middle East Monitor (MEMO), 21/1/2026, https://www.middleeastmonitor.com/20260121-israeli-army-says-security-coordination-with-palestinian-authority-reached-record-levels-in-2025

[146] Israeli Army Sources: Security Cabinet Has Ordered Increased Security Coordination With the Palestinian Authority, *Haaretz*, 19/12/2024, https://www.haaretz.com/israel-news/2024-12-19/ty-article/.premium/israels-security-cabinet-ups-security-ties-with-the-palestinian-authority-officials-say/00000193-e059-dc08-af97-e0fff9ed0000

[147] إعلام عبري: التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية الأكثر فاعلية منذ سنوات... هل تنجح "حماس" في اختراقه؟، صحيفة **النهار**، بيروت، 2025/7/13، في: https://annah.ar/230737

[148] المرجع نفسه.

[149] جيش الاحتلال: السلطة الفلسطينية توفر لنا الأمن، صحيفة **السبيل**، عمّان، 2025/1/9، في: https://assabeel.net/12244

[150] i24NEWS Exclusive: Netanyahu moves toward replacing the PA, i24NEWS, 29/8/2025, https://www.i24news.tv/en/news/israel-at-war/artc-i24news-exclusive-netanyahu-moves-toward-replacing-the-palestinian-authority

[151] خبير إسرائيلي: تعزيز احتلال الضفة يجري عملياً بدون إعلان رسمي، الجزيرة.نت، 2025/9/7، في: https://aja.ws/7k6l39

[152] واشنطن تواجه اندفاع تل أبيب لتقويض السلطة الفلسطينية، صحيفة إندبندنت عربية الإلكترونية، 2025/9/7، في: https://www.independentarabia.com/node/631442

[153] Shin Bet said to warn PA at risk of collapse; Netanyahu holds discussion on West Bank, The Times of Israel, 4/9/2025, https://www.timesofisrael.com/shin-bet-said-to-warn-pa-at-risk-of-collapse-netanyahu-holds-discussion-on-west-bank

[154] Gallant says Hamas inciting West Bank terror, urges strengthening Palestinian Authority, The Times of Israel, 15/1/2024, https://www.timesofisrael.com/gallant-calls-on-government-to-take-steps-to-strengthen-palestinian-authority

[155] IDF's outgoing West Bank chief slams settler leaders for failing to rein in violence, The Times of Israel, 8/7/2024, https://www.timesofisrael.com/idfs-outgoing-west-bank-chief-slams-settler-leaders-for-failing-to-rein-in-violence

[156] UK, Canada, Australia, Portugal announce recognition of Palestinian state; PM: Won't happen, The Times of Israel, 21/9/2025, https://www.timesofisrael.com/uk-canada-australia-formally-announce-recognition-of-palestinian-state

The Palestine Strategic Report 2024-2025

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2024-2025

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2024–2025 الذي يصدر للمرة الرابعة عشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2025؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير أربعة عشر أستاذاً وباحثاً متخصصاً، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية؛ وقد طبعت معركة طوفان الأقصى هذا التقرير بطابعها الخاص.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-069-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net